ابن النجار الدمشقي وكتابه "القواعد الحسان في إعراب أم القرآن"

دراسة منهجية نقدية

د. عمار بن أمين بن محمد الددو *

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية –كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم *

* من مواليد عام ١٣٨٢هـ بقرية "كفر عويد" بسوريا.

- تخرج في كلية التربية بجامعة صلاح الدين، بمدينة أربيل في العراق، عام ١٤٠٩هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم اللغة العربية كلية التربية بجامعة المستنصرية في بغداد عام ١٤١٥هـ بأطروحته: "**البحث الدلالي في كتب معاني القرآن الكريم لأبي عبيدة والأخفش والفراء**"، كما نال شهادة الدكتوراه من قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة بغداد عام ١٤٢٠هـ بأطروحته: "**المستنير في القراءات العشر لابن سوار البغدادي، ت ٤٩٦هـ: دراسة وتحقيق**" (مطبوع).
- له عدد من التحقيقات المنشورة، منها: "**التجريد والاختلاف بين يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وبين نافع**" لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي، ت ٤٧٦هـ، "**مفردة ابن محيصن**" لأبي علي الأهوازي، ت ٤٤٦هـ .
- البريد الشبكيّ : ammar4533@yahoo.com

الملخص

هذا بحث تدور مادته حول ثلاثة محاور رئيسة هي: حياة ابن النجار الدمشقي المتوفى سنة سبع وستين وثمان مئة، وكتابه «**القواعد الحسان في إعراب أم القرآن**»، ومنهجه في هذا الكتاب. إذ أضاف الباحث في المحور الأول: بعض المعلومات المهمّة في حياة ابن النجار، لم يذكرها أحد ممن سبقه في الكتابة عنه، بعضها يتعلق في سنة وفاته، وأخرى في تلاميذه ومشايخه، وثالثة في مكانته العلمية بين أبناء عصره، وفي المحور الثاني: كشف النقاب عن مُؤلَّف نحوي مهم من مؤلفات هذا العالم الجليل، لم يذكره أيضاً أحد ممن كتب عنه من المتقدمين والمتأخرين، وأوضح في المحور الثالث: أن ابن النجار ليس مجرد مقرئ فحسب، وإنما هو نحوي معتبر، ومصنف بارع له منهج يستحق الكشف عن معالمه، إذ حاول أن يربط بين طرفي النحو النظري منهما والتطبيقي، وأن يُنبّه طالب العلم إلى أهمية النحو في فهم معاني القرآن، وأهمية القرآن في ضبط قواعد النحو العربي.

أما من حيث الخطة فقد اقتضت أن تكون على ثلاثة فصول، درست في الأول منها: حياة ابن النجار في مبحثين، ودرست في الفصل الثاني: الكتاب في مبحثين أيضاً،. ودرست في الفصل الثالث: منهج ابن النجار في كتابه، في ثلاثة مباحث، ويسبق ذلك مقدمة، وتمهيد، ويعقبها خاتمة ذكرت فيها ما توصلت إليه من النتائج والحقائق العلمية.

والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحابته أجمعين، وبعد.

فإن كثيراً من أهل العلم اليوم، يرون أن النحو العربي لا زالت به حاجة إلى سبك موضوعاته في بوتقة منهج علمي يمكِّن طالبَه من حفظِ قواعده، وضبط شوارِده، أو على الأقل ضبط ما يقوِّم به المرءُ لسانَه، ويسدِّدُ به بنانَه، على كثرة ما كُتب وصنّفَ فيه منذ صدر الإسلام الأول إلى يومنا هذا، والظاهر أَن هذا الأمر كان يشغل علماء العربية الأوائل أيضاً، لذا كثرت في ذلك المصنفات، وتنوعت فيه المؤلفات، وتباينت في ذلك مناهج المطولات منه والمختصرات.

ولا زالت الأيام تطالعنا بما هو جديد من آثار علماء أمتنا الأوائل في هذا الباب من العلم، ممن حاولوا أن يعرضوا النحو العربي بطريقة تكون أقرب للفهم، وأيسر في الحفظ، تناسب الفطرة البشرية التي تميل إلى البساطة وعدم التعقيد، وهم طائفة قليلة من العلماء الذين اتخذوا من سورة الفاتحة سبيلاً لهم لعرض موضوعات هذا العلم الجليل، الذي يحتاجه كل طالب علم، وكان منهم ابن النجار الدمشقي، المتوفى سنة سبع وستين وثمان مئة، في كتابه (**القواعد الحسان في إعراب أم القرآن**) الذي لا يزال مخطوطاً إلى اليوم، إذ انطلق فيه ابن النجار في تعليم قواعد النحو الضرورية لطالب العلم، وكذا بعض مسائله الصرفية، من خلال القرآن، ومن خلال أشهر سورة فيه ألا وهي سورة الفاتحة، وهي محاولة ناجحة ومتميزة فيما أرى، لأنها ربطت بين جانبي النحو النظري منه والتطبيقي، ولا شكّ أن هذه الطريقة تشعر طالب العلم بأهمية النحو لفهم معاني القرآني، وتتيح له فرصة للوقوف على أمثلة كثيرة فصيحة ومتنوعة.

لذا أثار اهتمامي هذا الكتاب واقتضى مني هذه الوقفة؛ لكشف النقاب عنه، علّه يكون منارَةَ هداية لقاصدي فهم قواعد النحو العربي.

هذا من حيث أهمية هذا الموضوع، وسبب الكتابة فيه، أما المصادر التي بُنيت منها مادته فكان في مقدمتها «القواعد الحسان» الذي هو ميدان البحث، وبعض ما وقفت عليه من مؤلفات ابن النجار المخطوطة الأخرى، وفاتحة الإعراب للإسفراييني، وإعراب أم الكتاب لابن المنفلوطي، وبعض كتب التراجم، وكتب النحو، وغيرها.

وكان من دواعي هذا البحث أن أقف على جميع ما ذكرته فهارس المخطوطات من كتب إعراب الفاتحة، فيسر الله لي الوقوف على أكثرها، فله الحمد والشكر، وتبينت لي في ذلك بعض الحقائق أَثبتُّها في مواطنها.

أما من حيث خطته فقد اقتضت أن تكون على ثلاثة فصول، درست في الأول منها حياة ابن النجار في مبحثين، خصصت الأول منهما لاسمه، ومولده ونشأته، ومكانته العلمية، وخصصت الثاني لشيوخه وتلاميذه، ووفاته وآثاره.

ودرست في الفصل الثاني الكتاب في مبحثين أيضاً، خصصت الأول منهما لوصف الكتاب، وتوثيق عنوانه، ونسبته، وأسباب تأليفه، وخصصت الثاني لموضوعاته، ومصادره، وقيمته العلمية.

ودرست في الفصل الثالث منهج ابن النجار في كتابه، في ثلاثة مباحث، خصصت الأول منها لبيان أسلوب ابن النجار في عرض مادة الكتاب، وبيان أبرز سمات منهجه، وخصصت الثاني لموقف ابن النجار من الشاهد النحوي واعتماد الدليل، وخصصت الثالث: للموازنة بين منهج ابن النجار وما كان مثله في بابه، وبعض الملاحظات على منهجه.

ويسبق ذلك مقدمة، وتمهيد ذكرت فيه معلومات مهمة تتعلق بكتب إعراب الفاتحة، ثم يعقب ذلك كله خاتمة ذكرت فيها ما توصلت إليه من النتائج والحقائق العلمية.

ولا يفوتني هنا وقبل الختام أن أزجي خالص شكري وتقديري إلى الأخ الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، رئيس تحرير المجلة، ونائبه الأستاذ سالم بن صالح العماري، والدكتور خالد بن يوسف الواصل، مدير التحرير ، على جهودهم في نشر هذا البحث في مجلتهم الغراء، وإلى المحكمين الكريمين على ما أبدياه من ملحوظات قيمة، وبودي أن أسجل هنا ما جاء في مقدمة تقرير المحكم الأول، فهي شهادة أعتز بها إذ يقول: «اطلعتُ على البحث الموسوم بـ (ابن النجار الدمشقي وكتابه القواعد الحسان في إعراب أم القرآن: دراسة منهجية نقدية) فألفيته بحثاً علمياً بذل فيه صاحبه جهداً واضحاً، وعاد فيه إلى مصادر أصيلة مخطوطة ومطبوعة، كما تميّز بالتوثيق الوافي الذي استوعب المسائل التي تصدّى لها، كما تميّز بالمناقشة المتوازنة، ووضوح شخصية الباحث، وتعقب بعض أصحاب الدراسات المعاصرة، وصحح بعض النتائج التي انتهوا إليها أو الأوهام التي وقعوا فيها، ولغته سليمة في الجملة. وانتهى البحث إلى نتائج واضحة من المقدمات التي عقدها، ونشجعه على تحقيق النّص الذي درسه».

هذا والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم وأهله، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحابته أجمعين.

الدكتور عمار أمين الددو - القصيم، بريدة

التمهيد

عناية العلماء بإعراب سورة الفاتحة

اعتنى علماء الأمة عناية خاصة بسورة الفاتحة؛ لما لها من خصوصية معلومة، فأفردوا لها عشرات الكتب، لتفسير آيها، وتجويد حروفها، وبيان مواضع البلاغة فيها، وما لها من الفضائل، وكان للنحاة ومعربي القرآن سهم وافر في هذا الخير[1]، إذ وقفت على جملةٍ من الكتب التي قد أُفردت لإعراب هذه السورة المباركة، وصل إلينا بعضها، وحظي بالتحقيق واحد فقط، فيما أعلم، وقد حاولت في هذه الدراسة ذكر ما وقفت عليه من معلومات عنها، بغية التوثيق والإفادة، ورتبتها ترتيباً زمنياً، وهي :

١- **الواضحة في إعراب الفاتحة**، لعبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي الموصلي، البغدادي، الشافعي، نزيل حلب، يعرف بابن اللباد، (ت: ٦٢٩هـ)[2]، مفقودة.

٢- **فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة**، للإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد، (ت:٦٨٤هـ)، طبعت بتحقيق حسن البدري النادي، دار الزيني للطباعة، القاهرة ١٩٧٨، ونشرت أيضاً بتحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، مطبوعات جامعة اليرموك ١٩٨١م[3]، ووقفت في (الانترنت) على بيانات تشير إلى أن الدكتور

---

(١) هذا فضلاً عن الكتب التي عنيت بإعراب القرآن كاملاً، أو بعض سوره، فهي كثيرة جداً أفرد لها أخي وصديقي الدكتور يوسف العيساوي كتاباً خاصاً سماه (علم إعراب القرآن تأصيل وبيان) يقع في (٣٥٥) صفحة، طبع في دار الصميعي، في السعودية، سنة١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م. وللوقوف على المصنفات التي صنّفت في إعراب القرآن قديمها وحديثها؛ ينظر كتاب: علم إعراب القرآن تأصيل وبيان ص١٣٢ ، وما بعدها.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٢١-٣٢٤، وهدية العارفين ١/ ٣٢٥، وكشف الظنون ١/ ١٢٣. ذُكرت في كتاب: علم إعراب القرآن ص ١٥٠، تحت عنوان (إعراب الفاتحة). والصواب ما أثبته.

(٣) ينظر: علم إعراب القرآن ١٥١.

محسن سالم العميري، قد حققها أيضاً، وهي تحت النشر في معهد إحياء التراث بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة.

٣- إعراب أم الكتاب: ابن المنفلوطي، ولي الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف العثماني الديباجي، المعروف بابن المنفلوطي، الشافعي، (ت:٧٤٤هـ)[(١)]، منها نسخة مخطوطة مختصرة جداً في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٣٢١٦)، تقع في (٨) ورقات، خطها قديم ورديء جداً، عندي صورة منها، ومنها نسخة أخرى تامة في المكتبة الظاهرية أيضاً، تحت عنوان (إعراب التعوذ والفاتحة)، رقم (١٨٠٢)، تقع في (٢٣) ورقة، عندي صورة منها أيضاً، لم يعرف المفهرس مؤلفها، وبعد مزيد من البحث والتقصي، تبيّن لي، بفضل الله، أنها النسخة الأصل من هذا الكتاب، وأن الأولى مختصرة عنها. وهي نسخة جيدة وتامة[(٢)]، تستحق العناية والتحقيق.

٤- كتاب إعراب الفاتحة: تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة سعد الدين التفتازاني. منه نسخة مخطوطة في متحف طوبقابي سراي، في تركيا رقم (أمنت حزينة سي ١٩٥١)، تقع في (١٢٦) ورقة[(٣)]، تحمل الورقة الأولى منها هذا العنوان، وهذه النسبة، وهي نسخة جيدة وتامة، خطها جميل، ومضبوط بالشكل، وبعد مقابلة نصها بنص (فاتحة الإعراب) المتقدمة الذكر، تبين لي أنهما كتاب واحد، وغدا

---

(١) تنظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ١١٢، وشذرات الذهب ٦/ ٢٣٣، والأعلام ٨/ ٢٢٧.

(٢) منها نسخة تامة في المكتبة الظاهرية بدمشق، تقع في (٢٣) ورقة، في كل صفحة (٢١) سطراً، رقم (١٨٠٢). ينظر: الفهرس الشامل ١/ ٤٢٢، وعلم إعراب القرآن ١٥١. ولديَّ صورة منها.

(٣) منها صورة ميكروفلمية في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، رقم (٧٦٧) . لدي صورة منها، وينظر: علم إعراب القرآن ١٥١.

الأمر بحاجة إلى مزيد من البحث لتوحيد العنوان وإقرار النسبة، ولا سيما أن محقق (فاتحة الإعراب) لم يعن بهذا الأمر الذي هو من ضروريات التحقيق، فمكثت يوماً أقلّب الفكر والورق، إلى أن هداني الله إلى عبارة في نصّ الكتاب، كانت سبباً في الوصول إلى الحقيقة، وهي قوله: «وقد استقصينا هذه المسائل في كتابنا المترجم **(بالمفتاح في شرح المصباح)**»[(١)]، ومن خلال الفهارس علمت أن كتاب المفتاح هو للإسفراييني، وأشارت كتب التراجم[(٢)] أنّ للإسفرايين كتاباً بعنوان (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة)، ثم إن نسخة دار الكتب المصرية التي اعتمد عليها المحقق الكريم، تحمل هذا العنوان منسوباً للإسفراييني، كما يقول المحقق[(٣)].

وعليه يمكننا القول: إنّ البيانات التي تحملها ورقة عنوان نسخة تركيا خاطئة، لم يتنبه لذلك المفهرسون، ولا صاحبنا الدكتور يوسف في كتابه علم إعراب القرآن[(٤)]، ولا المحقق الكريم للكتاب. وتجب الإشارة هنا إلى أن من هذا الكتاب نسخة أخرى بعنوان (إعراب القرآن) منسوبة للرازي، في مكتبة جستربتي، تحت رقم (٣٣٧٤)، وهو أمر تنبه له المحقق الكريم، جزاه الله خيراً[(٥)].

٥- **القواعد الحسان في إعراب أم القرآن**: لابن النجار الدِّمشقيّ، مُحَمَّد بنِ أَحمدَ بنِ داود، (ت:٨٦٧هـ). وهو موضوع هذه الدراسة، وهو في طريقه للنشر محققاً إن شاء الله.

---

(١) ينظر: فاتحة الإعراب ١٥، ومن هذا الكتاب نسختان مخطوطتان، من غير نسبة، في مكتبة الأوقاف بحلب رقم (٥) ٣٥٧٤/ ٢١٩٣. والثانية برقم ٢٩٢٣/ ٧٧٢. ينظر: خزانة التراث التي أصدرها مركز الملك فيصل.

(٢) ينظر: الأعلام للزركلي ٧/ ٢١.

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب، مقدمة التحقيق، الصفحة(م). والغريب أن المحقق لم يلحق بالدراسة صورة الصفحة الأولى من هذه النسخة، لتوثيق ذلك، وليس عندي صورة منها.

(٤) ينظر: علم إعراب القرآن ١٥١.

(٥) ينظر: فاتحة الإعراب، مقدمة التحقيق، الصفحة (ل).

٦- إعراب الفاتحة والسور التسع الأخيرة، لخالد الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، ت ٩٠٥هـ، مخطوط[١].

٧- إعراب سورة الفاتحة: للبركوي، محيي الدين محمد بن بير علي بن إسكندر المؤيدي الرومي(ت :٩٨١ه). نسبه إليه أخي وصديقي الدكتور يوسف العيساوي[٢]، معتمداً على الفهرس الشامل (١/ ٦١٧-٦١٨)، وأخذ على محقق (مقدمة التفسير) للبركوي، عدم ذكره له في مقدمة تحقيقه. والحق أني رجعت إلى الفهرس الشامل، فلم أجد ذكراً لهذا الكتاب فيه.

٨- إعراب أم القرآن: لابن رجب الحنبلي، (ت:٧٩٥ه)، نسبه إليه الباحث محمد ناصر العجمي، في مقدمة تحقيقه لكتاب (تفسير سورة النصر) لابن رجب الحنبلي، إذ أدرجه ضمن مؤلفاته، ولم يوثّق ذلك[٣]. وقد تتبعت هذا الأمر بالبحث والتقصي، فتبيّن لي أن الأخ الكريم إبراهيم اليحيى[٤]، قد عثر على نسخة خطية من هذه المخطوطة، فاتصلت به وأبديت رغبتي في الحصول على صورة منها فأرسلها

---

(١) هذا العنوان من صنع المفهرس. منه نسخ خطية في مكتبات العالم، إحداها في مكتبة جوتا في ألمانيا، رقم (aus.arab.٣٧٥ ٥٣٩) ، تقع في (٦) ورقات منسوخة سنة ١٠٢٥هـ. والثانية في المكتبة الوطنية في باريس، رقم ٧/ ٢٣١٦)، تقع في (٦)، ضمن مجموع (٧٨-٨٣). والثالثة: في مكتبة أوقاف الموصل في العراق، رقم (بكر/ ٧/ ٢٧٠)، تقع في (٣٥) ورقة. ضمن مجموع. وفي فهرس مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف، إشارة إلى وجود نسخة منه تحت رقم (٢١٥/ ٨٠(١٧)، تقع في (٢٢) ورقة، ضمن مجموع من (٩١-١١٢)، بعد شرح الأزهرية لخالد الأزهري، وبعد الرجوع إلى النسخة الأصلية في المسجد النبوي تبين أنها ساقطة من المجموع، ولا يوجد في خاتمة شرح الأزهرية إلا عبارة (ويليه إعراب الفاتحة..) وقد أهداني أخي فضيلة الشيخ محمد الصانع، رئيس قسم المخطوطات في المكتبة نسخة مصورة من هذا المجموع، جزاه الله خيراً. ينظر: الفهرس الشامل ١/ ٥١٧، وفهرس مخطوطات المسجد النبوي تسلسل ١٤٠٠، وعلم إعراب القرآن ١٥٢.

(٢) ينظر: علم إعراب القرآن ١٥٣.

(٣) ينظر: تفسير سورة النصر ص ١٤.

(٤) مفهرس مخطوطات في مكتبة الملك عبد العزيز بالرياض، محبّ للتراث، ومن أهل العلم.

إليّ مشكوراً، ونظرت فيها فوجدتها قد عنيت بتفسير سورة الفاتحة، وليس بإعرابها، وهي خالية من العنوان، والنسبة إلى مؤلفها، بيد أنها تحمل في طياتها ما يرجح نسبتها إلى ابن رجب الحنبلي، من ذلك قوله : «وقد حكى ابن عقيل[1] من أصحابنا إجماع الفقهاء على ذلك»[2]، وقوله: « وهو قول مالك وأحمد واختاره طائفة من محققي أصحابنا كابن شاقلا[3] وابن عقيل»[4]، فهذا يعني أنّ المؤلف حنبلي المذهب، ثم إنّ ابن رجب من عادته إذا ما ذكر الحنابلة يقول: أصحابنا. إذ قال في كتابه ذيل طبقات الحنابلة، في ترجمة ابن عقيل هذا «.. وذلك أَنّ أصحابنا كانوا ينقمون على ابن عقيل تردده على ابن الوليد»[5].

ومن ذلك قوله في الفن الرابع من كتابه تفسير الفاتحة: «أخبرنا محمد بن إسماعيل الأنصاري[6] أنا أبو الغنايم..»[7]، ومحمد بن إسماعيل هذا من شيوخ ابن ابن رجب. وعليه فإذا ترجح أن هذا المخطوط لابن رجب الحنبلي فعلاً، فهو ليس في إعراب الفاتحة، وإنما في تفسيرها، ولذا يخرج من دائرة اهتمامنا في هذه الدراسة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المخطوط لم يحقق بعد، حسب علمي، وهو جدير بالعناية والاهتمام.

---

(١) هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد البغدادي، ت ٥١٣هـ. ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ٣١٦.

(٢) ينظر: تفسير سورة الفاتحة، لابن رجب، مخطوط، ص ٣.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان، الفقيه المعروف بابن شاقلا. ينظر: طبقات الحنابلة ٢/ ١٢٧، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٥٣.

(٤) ينظر: تفسير سورة الفاتحة، مخطوط، ص ٤.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ٣٢٢.

(٦) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن بركات بن سعد الدمشقي، الأنصاري، ت ٧٥٦هـ. ينظر: الدرر الكامنة ٥/ ١١٩، رقم (١٠١٦)، وذيل التقييد ١/ ٩٨، رقم (١١٤).

(٧) ينظر: تفسير سورة الفاتحة (مخطوط) ص ٨.

الفصل الأول

دراسة حياة ابن النجار الدمشقي

المبحث الأول

اسم المؤلف ونشأته، ومكانته العلمية

أولاً: كنيته واسمه ونسبته[1]:

هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن داود، الدمشقي، الشافعيُّ، المقرئ، الشهير بابن النَّجار. وهذه الشهرة دوّنها بخطه، في نهاية رسالة خطية أجاب فيها عن سؤال سائل بخصوص سورة الفاتحة، فقال: «كتبه محمد بن أحمد الشهير بابن النجار، كان الله له حيث لا يكون لنفسه، وآنس وحشته إذا وضع في رمسه»[2].

ثانياً: مولده ونشأته:

لم ينل ابن النجار حقه من الاهتمام عند المترجمين، فلم يذكر في كثير منها، ولولا ما كتبه عنه علم الدين السَّخاوي، لبقي شبه مجهول، على مكانته العلمية، بيد أن ما كتبه عنه السَّخاوي، يقتضي وقفة يسيرة، وهي أنه وزّع ترجمته على شخصيتين وهما واحد، والله أعلم، ولبيان هذا الأمر نذكر ما كتبه السَّخاوي نصاً في الموضعين، للنظر فيهما وتحديد أوجه المطابقة، لتأكيد ما ذهبنا إليه، قال في الترجمة رقم (١٠٢٣) «محمد بن أحمد بن داود، الشمس أبو عبد الله الدمشقي الشافعي المقرئ

---

(١) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع م٣/ ج ٦/ ٣٠٨، وحوادث الزَّمان ووفيات الشيوخ والأقران ٩٧، وشذرات الذهب ٧/ ٣١٠، والأعلام ٥/ ٣٣٤، ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٥٩. وتجدر الإشارة هنا إلى أن محقق كتاب حوادث الزمان، عبد العزيز حرفوش، قد وهم في الإحالة إلى كتاب (بدائع الزهو في وقائع الدهور ٤/ ٢١٨) في ترجمة ابن النجار، لأن المذكور في بدائع الزهور رجل آخر.

(٢) مجموعة مؤلفات ابن النجار الخطية، في مكتبة برنستون، ق ١٦٣.

ويعرف بابن النجار. ولد سنة ثمان وثمانين وسبع مئة تقريباً وأخذ القراءات عن صدقة الضرير تلميذ ابن اللبان وبرع فيها وتصدر لها بجامع بني أمية وغيره فأخذها عنه الفضلاء كالسيد حمزة الحسيني وانتفعوا به فيها؛ وكان مع ذلك ماهراً في الحساب وله مجلس في مسجد يلبغا يعظ فيه الناس وكَتَب شرحاً على باب وقف حمزة وهشام من القصيد وكذا كَتبَ في الأوجه الواقعة من آخر البقرة وأول آل عمران وعارضه فيها بعض تلامذته وغلطه في بعض مقالاته. ومات ظناً قريباً من سنة سبعين»[(١)].

وقال في الترجمة الثانية: «محمد الشمس بن النجار الدمشقي. كان نجاراً بارعاً في صنعته، متقدماً فيها خصوصاً في الأشياء الدقيقة، ثم أعرض عنها وأقبل على القراءات فأخذها عن صدقة المسحِّرائي، وابن الجزري، بل واشتغل في فنون وأدب الأبناء والوعظ، وكان خيراً. وممن قرأ عنده القطب الخيضري وأفاد ترجمته»[(٢)].

يلاحظ التطابق بين الشخصيتين في: الاسم، واللقب، والشهرة، والبلد، ومهنة النجارة، ثم صنعة العلم، والقراءة على صدقة المسحِّرائي، والاشتغال بالوعظ.

ثم إن السَّخاوي ذكر أنه ترجم لأربعة أعلام يعرف كل منهم بابن النجار، ولم يذكر الأخير من بينهم.

لذا فالذي أراه أنّ صاحب الترجمة الثانية هو ابن النجار صاحبنا، ذلك لأنه ليس من السهل أن تتوفر جميع هذه الأمور في شخصين في آن واحد، ولو كان الأمر كذلك، لتنبه إليه السَّخاوي وميّز بينهما دفعاً للبس.

وعليه فإذا ثبت هذا، نكون قد ألمحنا إلى هذا السهو الذي وقع من السَّخاوي،

---

(١) الضّوء اللامع م٣/ ج ٦/ ٣٠٨، رقم ١٠٢٣.

(٢) الضّوء اللامع م٥/ ج١٠/ ١٠٧، رقم ٣٧٣.

واستدركنا على من سبقنا لدراسة حياة ابن النجار، بعض المعلومات الجديدة والمهمة، وهي قراءته على علامة القراءات ابن الجزري، (ت:٨٣٣هـ)، وتلمذة القطب الخيضري عليه، وإتقانه لِحِرْفَةِ النجارة، التي هي صنعة أجداده فيما يبدو، وعرفنا أيضاً أنه كان خيّراً.

ثالثاً : مكانته العلمية:

الحق أني عقدت هذه الفقرة بعد أن اطلعت على ما عندي من مقدمات كتب ابن النجار المخطوطة، فتبين لي أنه كان **مفتياً، ثقة**، وهما أمران لم تذكرهما كتب التراجم، هذا فضلاً عن علو كعبه، وتصدره في علم القراءات، الذي شهدت له به كتب التراجم، وتؤيده مؤلفاته.

أما **الإفتاء**: فإني وقفت على رسالة تقع في صفحة واحدة بين كتبه، أقرّ في نهايتها أنه كتبها بخطه، يجيب فيها سائلاً يسأله، في أمر رجل قال قولاً غريباً في سورة الفاتحة، يستحق عليه العقوبة، وقد أجاب فيها السائل إجابة العالم الحاذق، فبين له خطأ هذا القول، والسبب الذي أوقع القائل فيه، فردّ القول وأنكره، وجنَّبَ القائلَ التأديبَ والتعزير. لأن السائل فيما يبدو من أهل النفوذ والسلطان، لأنه طلب منه أن يحدد له نوع العقوبة التي يستحقها هذا الرجل، إن ثبت خطأه، أهي التأديب أم التعزير.

وأما كونه **ثقة**: فقد جاء في مقدمة رسالته في (مسألة تأمنا)، وفي مقدمة كتابه الرد الوافي للقول المنافي « الحمد لله، ما تقول السادة العلماء، أئمة القراءة، **الموثوق بنقلهم**، المتصل سندهم بالدليل إلى سيدنا محمد [صلى الله عليه وسلم] ، إلى

جبريل..»[١].

ثم إنَّ مما يمكن الاستئناس به في هذا الباب، ما جاء في مقدمة مسألة: ﴿ سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ ﴾ «ما قول مولانا وسيدنا، شيخ الإسلام، علم العلماء الأعلام، نادرة زمانه، وشيخ وقته وأوانه، وتذكرة القراء، وشيخ سيبويه والفراء[٢]، حامل لواء الرواية، المخصوص بالدراية...»[٣].

وبهذا تتفرد هذه الدراسة، والفضل لله أولاً و آخراً، بالإشارة إلى هاتين الخصلتين العلميتين اللتين تميز بهما ابن النجار.

---

(١) مجموعة مؤلفات ابن النجار الخطية، في مكتبة برنستون، ق ١٥٩، ١٧١.

(٢) هذا على سبيل المبالغة.

(٣) مجموعة مؤلفات ابن النجار الخطية، في مكتبة برنستون، ق ١٦٠.

المبحث الثاني

شيوخه، وتلاميذه، ووفاته، وآثاره

أولاً : شيوخه :

لا شك أن ابن النجار أخذ علومه عن جملة من العلماء، غير أنَّ مصادر ترجمته ضنت علينا بذلك، فلم تذكر غير اثنين منهم وهما:

١- صدقة بن سلامة بن حسين بن بدران المسَحِّرائي الضرير، (ت:٨٢٥هـ)[١].

٢- محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، أبو الخير، مؤلف كتاب النشر، العلامة المشهور، (ت:٨٣٣هـ)[٢].

ثانياً : تلاميذه :

تقدم القول: إنَّ ابن النجار قد تصدَّر في الجامع الأموي لإقراء الناس علم القراءات، الذي أتقنه وبرع فيه، وهذا وحده كاف للقول إن تلاميذه أُناس كثر، غير أن السَّخاوي لم يذكر في ترجمته غير اثنين منهم هما: حمزة الحسيني، والقطب الخيضري، لذا فقد اقتضى هذا الأمر البحث في ثنايا كتاب الضوء اللامع عن اسم ابن النجار، فاهتديت إلى أسماء تسعة عشر رجلاً ذكر أنهم تتلمذوا على ابن النجار، وهذه أسماؤهم منسوقة على حروف المعجم.

١- إبراهيم بن أحمد بن عبد الكافي بن علي، الطباطبي، الشافعيّ، المقرئ، نزيل الحرمين، (ت:٨٦٣هـ)[٣].

---

(١) ينظر: الضوء اللامع م/ ٣/ ج ٦/ ٣٠٨، رقم ١٠٢٣، ومقدمة غاية المراد ٢٥٤، ومقدمة الإفهام ١٣، ومقدم الردّ المستقيم، لم ينشر بعد. وترجمة صدقة في غاية النهاية رقم (١٤٦١)،

(٢) ينظر: الضوء اللامع م٥/ ج١٠/ ١٠٧، رقم (٣٧٣)

(٣) الضوء اللامع م١/ ج١/ ١٤-١٥.بلا رقم.

٢- إبراهيم بن محمد بن محمد بن سليمان البعلي، الشافعي، (ت:٨٦١هـ)، تلا عليه القرآن بالقراءات جمعاً بدمشق[(١)].

٣- أحمد بن رمضان بن عبد الله، الشِّهاب، السُّليماني، ثمَّ الحلبي، الشافعي، الضرير، نزيل القاهرة، ويعرف بالشهاب الحلبي، المتوفى نحو(٨٨٠هـ)[(٢)].

٤- حمزة بن أحمد بن علي بن محمد، الحسينيّ، الدِّمشقيّ، الشّافعيّ، (ت:٨٧٤هـ). تلا عليه جميع القرآن إفراداً وجمعاً[(٣)].

٥- خليل الغرس، الكنّاوي، الدمشقي، الشافعيّ، أخذ عنه القراءات العشر، ولازمه[(٤)].

٦- سعد الله بن حسين، الفارسي، السّلماسي، الحنفي، المقرئ، نزيل بيت المقدس، وإمام الحنفية بالأقصى، توفي بالقاهرة سنة (٨٩٠هـ)[(٥)].

٧- عبد العزيز بن محمد، الجرباويّ، البغدادي، الدمشقي، (ت:٩٠٣هـ)[(٦)].

٨- عبد الله بن علي بن أحمد بن محمد، الزَّبدانيُّ الأصْلِ، الدمشقيّ، الشافعي، ويعرف بالأقباعي. (ت: بعد٨٩٤هـ)[(٧)].

٩- عبد الوهاب بن عبد الله بن إبراهيم، الدمشقي، الشافعي، ويعرف بابن غزيل، (ت: ٧٨٦هـ)[(٨)].

---

(١) الضوء اللامع م ١/ ج١/ ١٦٠. وينظر: حوادث الزمان ص٨٠

(٢) الضوء اللامع م ١/ ج٢/ ٣٠٢. بلا رقم

(٣) الضوء اللامع م٢/ ج٣/ ١٦٣. رقم (٦٢٤).

(٤) الضوء اللامع م/ ٢/ ج ٣/ ٢٠٦. رقم (٧٧٣).

(٥) الضوء اللامع م٢/ ج ٣/ ٢٤٦، رقم (٩٢٤).

(٦) متعة الأذهان ١/ ٤٣٠. وينظر: الكواكب السائرة ١/ ٢٣٨، وشذرات الذَّهب ٨/ ١٨.

(٧) الضوء اللامع م٣/ ج ٥/ ٣٣. رقم (١٢٠).

(٨) الضوء اللامع م٣/ ج ٥/ ١٠١. رقم (٣٨١).

١٠- علي بن يوسف بن صبر الدين بن موسى الجبرتي، ثُمَّ الأزهري، الشافعي، المقرئ، ويعرف بالجبرتي،(ت: ٨٤٦هـ)[١].

١١- محمد بن إبراهيم بن محمد، الغزّي، الدمشقي، الحنفي، ويعرف بابن أبي عامر، قرأ عليه القرآن بالقراءات السبع من طريق الشاطبية وبالقراءات الثلاث تتمة العشر إلى آخر سورة النساء[٢].

١٢- محمد بن أحمد بن محمد بن أيوب بن شهاب بن الشمس، الصَفَدي الأصل، الدمشقي، الشافعي، ويعرف بأبي الفضل، توفي بعد سنة (٩٢٠هـ)، أخذ القراءات عن ابن النجار جَمعاً وإفراداً[٣].

١٣- محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد، الضرير، القُبَيْعاني، الشاغوري، الدمشقي، الشافعي، (ت: ٩٢٧هـ) [٤].

١٤- محمد بن عثمان بن علي، الجزيري، الشمس، الدمشقي، الشافعي، القاهري، (ت: ٨٨٨هـ)[٥].

١٥- محمد بن محمد بن عبد القادر، الغَزّي، المقرئ، الشافعيّ، ويعرف بالقادري، عُمِّرَ مئة وعشرين سنة[٦].

١٦- محمد بن محمد بن عبد الله بن خيضر بن سليمان، الدمشقي، الشافعي،

---

(١) الضوء اللامع م٣/ ج ٦/ ٥٣. رقم (١٤٧).

(٢) متعة الأذهان ٢/ ٥٩٠. وينظر: الكواكب السَّائرة ١/ ٢٦-٢٧، وشذرات الذهب ٨/ ١٠.

(٣) الضوء اللامع م٤/ ج ٧/ ٥٥، رقم (١١١).

(٤) متعة الأذهان ٢/ ٦٨٥-٦٨٦. وينظر: الكواكب السَّائرة ١/ ٥٦.

(٥) الضوء اللامع م٤/ ج ٨/ ١٤٨. رقم (٣٤٣) وفيه يعرف: بابن الحريري. وينظر: شذرات الذهب ٧/ ٣٤٧. ترجم له صاحب متعة الأذهان ٢/ ٧٠٣، وجعله من الحنابلة.

(٦) الضوء اللامع م٥/ ج ٩/ ١١٠. رقم (٢٩١).

القطب الخيضري، (ت:٨٩٤هـ)[١].

١٧- محمد بن محمد بن عمر بن أبي بكر، الشَّمس، الصَّرخدي الأصل، الدِّمشقي، الشَّافعي، المقرئ، قرأ عليه قراءةَ الكسائي، وعاصم[٢].

١٨- موسى بن أحمد الشرف أبو البركات بن الشهاب، العجلوني الأصل، الدمشقي، الحنفي، ويعرف بابن عيد، (ت:٩٠٦هـ)،[٣].

١٩- إسماعيل بن محمد بن علي، عماد الدين، السيوفي، الدمشقي، الشافعي، الشهير بخطيب جامع السقيفة بباب توما بدمشق (ت:٩٠١هـ)[٤].

ثالثاً: وفـــاتـــه:

يجب التنبيه هنا إلى أن عدداً من الباحثين المتأخرين، أثبتوا أن وفاة ابن النجار، كانت سنة (٨٧٠هـ)، اعتماداً على ما ذكره السَّخاوي في الضوء اللامع على سبيل الظن وليس اليقين[٥]، وهم: خير الدين الزركلي[٦]، وعمر رضا كحالة[٧]، والدكتور طه محسن، محقق كتاب غاية المراد لابن النجار[٨]، والشيخ أحمد ميان التهانوي محقق كتاب الإفهام لابن النجار أيضاً[٩]، وعُذرهم في ذلك أنه ليس بين أيديهم غير ما ذكره السَّخاوي، غير أنه قد ظهر للنور كتاب آخر يؤرخ وفاة ابن

(١) الضوء اللامع م٥/ ج ٩/ ١١٧. رقم (٣٠٥).
(٢) الضوء اللامع م٥/ ج ٩/ ١٧٠. رقم (٤٣٧).
(٣) الضوء اللامع م٥/ ج١٠/ ١٧٩. رقم (٧٥٩).
(٤) الكواكب السائرة ١/ ١٠٠.
(٥) الضوء اللامع م٣/ ج ٦/ ٣٠٨. رقم (١٠٢٣)
(٦) الأعلام ٥/ ٣٣٤.
(٧) معجم المؤلفين ٨/ ٣٥٩.
(٨) غاية المراد/ المقدمة ص ٢٥٥.
(٩) الإفهام/ المقدمة ص ١٥.

النجار بدقة، في اليوم، والشهر، والسنة، ويحدد مكان دفنه، وهو ابن الحمصي في كتابه حوادث الزمان، إذ ذكر أن وفاة ابن النجار كانت في الخامس عشر من جمادى الآخرة، **سنة(٨٦٧هـ)**، ودفن من الغد بمقبرة باب الفراديس[(١)].

وعليه فلا مبرر بعدُ لإثبات ما كان قد أثبته السَّخاوي على سبيل الظن، والله أعلم.

وقد أورد شيخي الجليل الدكتور عطية أحمد محمد، رواية الحمصي، في مقدمة تحقيقه لرسالة ابن النجار(الرد المستقيم)[(٢)] ولم يأخذ بها، وأثبت على غلاف كتابه رواية السَّخاوي.

رابعاً : آثــاره :

كان ابن النجار من المهتمين في التصنيف والتأليف، وقد حفظت لنا الأيام بفضل الله، بعضها، يسر الله لي الوقوف على ثلاثة عشر مؤلفاً منها، جلُّها في علم القراءات، وبعضها في النحو، نذكرها منسوقة على حروف المعجم، مع الإشارة إلى ما هو مطبوع منها، وما هو مخطوط أو مفقود ، حسب علمي.

١- الإِفهام في شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمــز: (مطبوع) حققه الدكتور أحمد ميان التهانوي، على ثلاث نسخ خطية هي: نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق، والمسجد النبوي الشريف، والمكتبة الأزهرية بمصر، ونشرته إدارة تعليم القرآن والسنة، في كراتشي، بباكستان، سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م. ومن هذا الكتاب نسخ خطية أخرى في مكتبات العالم أهمها نسخة مكتبة جامعة برنستون في أمريكا، رقم (٤٣٤٦)، تقع في (٣٨) ورقة، في كل صفحة (١٧) سطراً، منسوخة في ذي

---

(١) حوادث الزَّمان ص٩٧.

(٢) لدي صورة خطية منه، ولم ينشر بعد.

القعدة، سنة (٨٦٠هـ) . يعني قبل وفاة المؤلف بسبع سنين. منها صورة في مركز جمعة الماجد بدبي، برقم (١٠٨٤٢).

٢- التكبير في ختم القرآن : منها نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٥٩٨٧)، تقع في ورقتين، ضمن مجموع (٩٠-٩١) منسوخة سنة (٩٧٢هـ)، بخط محمد بن أحمد الناصري الدمشقي، منها صورة في مركز جمعة الماجد برقم (٢٤٦١). وعندي صورة منها.

٣- التمييز في معرفة أقسام الألفات في كتاب الله العزيز: (مخطوطة) منه نسخة مخطوطة في جامعة برنستون، في أمريكا، منها نسخة في مركز جمعة الماجد برقم (١٠٨٤٢)، تقع في (٨) ورقات، ضمن مجموع من (١٥٠-١٥٧). عندي صورة منها.

٤- جواب مسألة في قراءة قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيِمَّةً﴾ بالياء الخالصة: منها نسخة مخطوطة في مكتبة أسعد أفندي باستانبول، برقم (٣٦٣٩)، تقع في ورقتين، ضمن مجموع من(١٦-١٧).

٥- الرَّد المستقيم على ما تفعله بعض الأعاجم من تحريك الميم: منه نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية، رقم (٥٩٨٧)، تقع في ورقتين، ضمن مجموع (٨٩-٩٠) منها نسخة في المركز برقم (٢٤٦١)، حققه شيخنا الدكتور عطية أحمد محمد، سلمه الله، ولم ينشر بعد.

٦- الردّ الوافي للقول المنافي: منه نسخة في جامعة برنستون في أمريكا، رقم (٤٣٤٦) تقع في (١٧) ورقة، ضمن مجموع (١٧٠-١٨٦)، منسوخة سنة (٩٦١هـ) بخط أحمد موسى القرشي، منها صورة في مركز جمعة الماجد، رقم (١٠٨٤٢). عندي صورة منها.

٧- السَّـــكت والغنـــة: منه نسخة مخطوطة في مكتبة أسعد أفندي، برقم (٣٦٣٩)، تقع في ثلاث ورقات، ضمن مجموع (١٨-٢٠).

٨- غايةُ المراد في معرفة إخراج الضَّاد: (مطبوع) حققه الأُستاذ الدكتور طه محسن، على نسخة واحدة فقط، هي نسخة مكتبة أسعد أفندي في تركيا، ضمن مجموع رقم (٣٦٣٩) ونشره في مجلة المجمع العلمي العراقي، (الجزء الثاني، المجلد التاسع والثلاثون، ذو القعدة ١٤٠٨هـ/ حزيران ١٩٨٨م). ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة في جامعة برنستون برقم (٤٣٤٦)، تقع في (٣٣) ورقة، ضمن مجموع (١٦٤-١٨٦)، منه صورة في المركز برقم (١٠٨٤٢). ، ومنه نسخة تحت عنوان (رسالة في الفرق بين الضاد والظاء) في المكتبة الظاهرية برقم (٥٩٨٧)، تقع (٤) ورقات،ضمن مجموع (٨٦-٨٩)، منسوخة بخط محمد أحمد الناصري، منها صورة في مركز جمعة الماجد برقم (٢٤٦١). عندي نسخة منهما.

٩- القواعد الحسان في إعراب أم القـــرآن (مخطوط)، موضوعه في النحو، وهذه الدراسة معقودة عليه، وسوف يأتي وصفه، إن شاء الله.

١٠- مسألة (تأمنا): منها نسخة في جامعة برنستون برقم (٤٣٤٦)، تقع في (٣) ورقات ضمن مجموع (١٥٨-١٦٠)، منسوخة في ١١ ذي القعدة، ٨٦٠هـ، يعني قبل وفاة المؤلف بسبع سنين، بخط أحمد موسى القرشي، منها نسخة في مركز جمعة الماجد برقم (١٠٨٤٢). وعندي نسخة منها.

١١- مسألة (سرابيلهم من قطران): منها نسخة في جامعة برنستون برقم (٤٣٤٦)، تقع في (٤) ورقات ضمن مجموع (١٦٠-١٦٣)، منها صورة في مركز جمعة الماجد برقم (١٠٨٤٢). وعندي منها نسخة.

١٢- نثر الدرر في معرفة مذاهب الأئمة السبعة بين الســـور: منه نسخة في

جامعة برنستون برقم (٤٣٤٦)، تقع في (٦) ورقات ضمن مجموع (١٤٢-١٤٧)، منه نسخة في مركز جمعة الماجد برقم (١٠٨٤٢). ومنه نسخة أخرى في المكتبة الظاهرية بدمشق، رقم (٥٩٨٧)، تقع في (٤) ورقات، ضمن مجموع (٨٣- ٨٦)، منه صورة في المركز برقم (٢٤٦١). وعندي منهما نسخة.

١٣- وصل الاستعاذة بالبسملة: منها نسخة مخطوطة في مكتبة أسعد أفندي، برقم (٣٦٣٩)، تقع في ورقتين، ضمن مجموع (١٥و - ١٦و).

الفصل الثاني : دراسة الكتـاب

المبحث الأول

وصف الكتاب، وتوثيق عنوانه ونسبته، وأسباب تأليفه

أولاً : وصف الكتاب:

لا يزال الكتاب مخطوطاً حتى الآن، ذلك لأن فهارس المخطوطات لم تذكر من نسخه سوى نسخة مكتبة أوقاف الموصل، وهي نسخة ناقصة، ليس منها سوى ثلاث ورقات فقط، تقع ضمن مجموع (١٣٥-١٣٦)، رقمها (٢٤/ ٢٢ مجموع ٢)[(١)]. وقد يسر الله لي الحصول على نسختين تامتين منه، تقع الأولى في (٢٨) ورقة، في كل صفحة (١٥) سطراً، منسوخة بخط محمد مصطفى، في شهر ربيع الأول سنة ٩٧٨هـ، وتقع الثانية في (٢٢) ورقة، في كل صفحة (٢١) سطراً، لم يذكر فيها تاريخ النسخ، ولا اسم الناسخ.

وهو الآن تحت التحقيق، أسأل الله سبحانه التوفيق؛ لإخراجه على الوجه الذي يرضيه، ويرضي أهل العلم.

ثانياً : توثيق عنوان الكتاب:

إن من حُسنِ التَّصنيفِ، وكمالِ التأليف أن يَسِمَ المؤلِّفُ كتابه بنفسه، ويصرِّح به كاملاً في مقدِّمته، وهو ما فعله ابن النَّجار، فقال صراحة: « وسميتها: **القواعد الحسان في إعراب أم القرآن**»[(٢)]، وبهذا يكون قد أراحنا من عناء البحث، ومزالق التفسير والتأويل، وحُقّ له علينا؛ أن نَذكُر ذلك له، ونثني عليه به.

---

(١) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي والإسلامي المخطوط ١/ ٤٣٨، وفهرس أوقاف الموصل ٣/ ١٣٥.

(٢) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤٠.

ثالثاً : توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

الحق إن الكتب التي ترجمت لابن النَّجار، لم تذكر هذا الكتاب في مؤلفاته، ولست أدري لذلك سبباً، غير أن المخطوطات الثلاث التي وصلت إلينا من الكتاب نصت صراحة في مطالعها على نسبتها إليه، إذ جاء في الأولى: «يقول العبد الفقير، المعترف بالعجز والتقصير، الراجي عفو ربه الغفار، محمد الشهير بالنجار، الشافعي، المقرئ، عفا الله عنه»، وجاء في الثانية: « يقول العبد الفقير، المعترف بالعجز والتقصير، الراجي عفو ربه الغفار، محمد النجار»، أما النسخة الثالثة فلم أطلع عليها، ولكن المفهرس نسبها إليه؛ وهذا يعني أنه اعتمد على النسخة التي بين يديه[1]. وعليه فلا مراء في صحة نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه ابن النَّجار الدمشقي.

رابعاً : أسباب تأليف الكتاب:

لم يخالف ابن النجار أرباب التأليف، وكبار علماء التصنيف، فيما اعتادوا عليه من ذكر الأسباب التي تدفعهم لتصنيف كتبهم، لذا فقد نهج في ذلك نهجهم، وسلك طريقهم، فصرّح أنه وضع هذا الكتاب استجابة لطلب بعض الأصحاب ممن يشتغلون في صناعة الإعراب، فقال: « فقد سألني بعض الأصحاب، المشتغلين بصناعة الإعراب، أن أُعرب له سورة الفاتحة، وأذكر فيها قواعد من الصرف جلية، وفوائد من كلام الأعراب سنية، ليقتفي منها جادة الصواب، ويستغني بها عن بعض كتب الإعراب، وإنما صرفه لذلك لما رأى الكراسة المباركة، المسمية بـ«**الواضحة في إعراب الفاتحة**» تصنيف الشيخ الإمام العالم زين الدين يحيى بن معط[2]، رحمه الله تعالى، في غاية الحسن والإيضاح، لكنها لا تفي بالمقصود

---

(١) ينظر: الفهرس الشامل، علوم القرآن ١/ ٤٨٣.

(٢) وهم ابن النجار في نسبة هذا الكتاب لابن معط،وهو لعبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي الموصلي=

والأرب، وهي محتاجة إلى بعض كلام العرب، فأراد زيادة على ما فيها من الفوائد، وإرشاد الفَهِم بعض القواعد، فأجبته إلى ذلك، وإن لم أكن من فرسان هذا الميدان، ولا لي بهذا الفن يدان، لكنني أرجو مساعدة الإله الفتاح المنان، مفيض الجود والخير والإحسان، أن يعصمني من الزلل والخطأ والخسران، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به الإخوان المشتغلين، إنه لا يخيب رجاء الآملين»[1].

هذا ما اعتل به المؤلف لتأليف كتابه، وهو أمر لا يعدو كونه سبباً غير مباشر، وعادة من عادات المصنفين كما بيّنت، أما السبب المباشر الذي يكمن وراء تأليف هذا الكتاب، والله أعلم، فهي الرغبة في تقديم النحو العربي لطالبه بأسلوب جديد، غير ما اعتاد عليه النحاة، إذ غدا النحو عندهم غاية في حدّ ذاته، وليس وسيلة لفهم النصوص العربية العالية، ومحاكاة نظامها، لذا نفذ إليه من القرآن الكريم، وكأنه أراد من وراء ذلك؛ إشعار الطالب بضرورة النحو لفهم معاني القرآن، وبضرورة القرآن لفهم قواعد النحو، لسمو منزلته، وقوة بيانه، وشدة إعجازه، وكأنه أراد أيضاً أن يردّ النحو إلى الرياض التي منها انبثق، ولأجلها نَما عوده واتَّسق.

=البغدادي، الشافعي، نزيل حلب، يعرف بابن اللباد، ت ٦٢٩هـ. وقد ذكرت المصادر التي ذكرته في التمهيد.

(١) القواعد الحسان: ق ٤٠.

المبحث الثاني

أهم موضوعات الكتاب، ومصادره، وقيمته العلمية

أولاً : أهم الموضوعات والمسائل التي اشتمل عليها الكتاب:

عالج المؤلف جملة كبيرة من موضوعات النحو والصرف في كتابه، كما أنه لم يخله من بعض المسائل البلاغية والصوتية، ولعله من المفيد هنا أن نسرد العناوين الرئيسة للموضوعات كما هي عليه في الكتاب، ليكوّن القارئ فكرة متكاملة عن فحوى الكتاب ومضمونه، ثم نفصل القول في طريقة تناوله لهذه الموضوعات، وأسلوب عرضه لها في فقرة لاحقة، إن شاء الله، وعليه فهذه العناوين الرئيسة التي اشتمل عليها الكتاب.

١- المقدمة

٢- إعراب الاستعاذة

- قاعدة في معرفة اسم الفاعل واسم المفعول.
- قاعدة في معرفة النطق بفعل الأمر.
- حروف الجر.
- قاعدة في تعلق الظروف والجار والمجرور.
- اشتقاق لفظ (الشيطان) ومعنى هذا الاسم.
- قاعدة في بيان أحوال النعت والتعريف به.

٣- القول في البسملة

- اشتقاق البسملة.
- اشتقاق لفظ (اسم) والخلاف فيه، مع ترجيح الوجه الأقوى.
- التعريف بالمضاف إليه.
- قاعدة في ترقيق لام لفظ الجلالة وتفخيمها (مسألة صوتية)

- مسألة بلاغية.
- مسألة صوتية (الحروف التي تدغم فيها لام التعريف)
- فصل في معاني حروف الجر.

٤- القول في إعراب الفاتحة

- المواضع التي تكون فيها الضمة علامة للرفع، ومتى تكون ظاهرة غير مقدرة.
- المرفوعات وعددها.
- الكلام على المبتدأ والخبر وما يتعلق في جواز الحذف وعدمه.
- القراءات الواردة في كلمة (الحمد) مع الإشارة إلى الأجود منها.
- فصل في الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها من الإعراب.
- الكلام على (ربّ) من حيث التصريف، وموقعه من الإعراب، وأوجه القراءة، والدلالة اللغوية.
- الكلام على أبواب النيابة، وهي المواضع التي تنوب فيها الحروف في الإعراب عن الحركات، وقال بأنها سبعة (الأسماء الستة، المثنى وما ألحق به، وجمع المذكر السالم وما ألحق به، وجمع المؤنث السالم وما ألحق به، وما لا ينصرف، والأمثلة الخمسة، والفعل المضارع المعتل.
- الكلام على جمع السلامة والتكسير.
- الكلام على الضمائر المتصلة والمنفصلة.
- الكلام على الفعل المضارع.
- الكلام على حروف العطف ومعانيها.
- الكلام على فعل الأمر.

- الكلام على المنصوبات (المفاعيل وشبه المفاعيل)
- بيان علامات النصب.
- الكلام على أنواع الأسماء من حيث الصحة والاعتلال.
- الكلام على البدل وأنواعه.
- الكلام على الأسماء الموصولة.
- قاعدة في معرفة النطق بحركة الهمزة في الأمر، (همزة القطع والوصل)
- عمل اسم المفعول.
- الأشياء التي تقوم مقام الفاعل خمسة.
- الأوجه الواردة في هاء (عليهم).
- الكلام على التوابع : التوكيد، والعطف.
- القراءة الواردة في لفظة (الضالين)
- معنى لفظة (آمين) وما يتعلق بها.

ثانياً : مصادر الكتاب :

مما لا شكّ فيه أن ابن النجار استقى مادة كتابه هذه من كتب من سبقه من علماء النحو العربي الأوائل، غير أنه لم يصرح باسم سوى اثنين منها، وهما كتاب: التلقين لابن جني، وكتاب (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر) لمحمد بن أبي الفتح البعلي، (ت:٧٠٩هـ).

وإني من خلال تتبعي لمادة كتابه وجدته قد وقف على جملة من المصادر، وكان يلخّص ما فيها بعبارته ولفظه، ومن هذه المصادر الدرّ المصون للسمين الحلبي، والإنصاف لابن الأنباري، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، والجنى الداني في حروف المعاني.

أما على صعيد الرجال فقد ذكر ابن النجار أسماء ستة وعشرين عالماً، سبعة عشر عالماً هم من أهل اللغة والنحو وهم: الخليل بن أحمد، (ت:١٧٠هـ) ، وسيبويه، (ت: ١٨٠هـ) ، والأخفش الأوسط، (ت:٢١٦هـ) ، والفراء (ت:٢٠٧هـ) ، والمبرد (ت: ٢٨٥هـ) ، وثعلب (ت:٢٩١هـ) ، وابن كيسان (ت: ٢٩٩) ، والزجاج (ت: ٣١٦هـ)، وأبو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ) ، وأبو سعيد السيرافي (ت:٣٦٨هـ) ، وابن درستويه (ت:٣٤٧هـ) ، وابن الخباز (ت:٦٣٩هـ) ، وابن مالك (ت:٦٧٢هـ) ، والجوهري (ت:٣٩٣هـ) ، والبلخي، وأبو علي الشَّلوبين (ت:٦٤٦هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ). وستة من الفقهاء هم: الإمام مالك (ت:١٧٩هـ) ، والشافعي (ت: ٢٠٤هـ) ، وأحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ) ، وإمام الحرمين (ت:٤٧٨هـ)، والرافعي (ت: ٦٢٣هـ) ، والنووي (ت:٦٧٦هـ). ومحدّثين هما: البخاري، ومسلم (ت:٢٦١هـ). ومقرئاً واحداً هو الشاطبي (ت:٥٩٠هـ).

هذا بالإضافة إلى ستة وثلاثين قولاً، نسب ثمانية منها إلى جمهور البصريين، وتسعة أقوال إلى جمهور الكوفيين، وترك تسعة عشر قولاً غفلاً، فقال في ثلاثة منها: وقال آخرون، وعرض الباقي بصيغة التمريض. قيل.

ومن الأمثلة في هذا الباب قوله: «واختلف في الاسم الكريم هل هو جامد نطقت به العرب هكذا، أو مشتق؟ فذهب **الخليل بن أحمد وجماعة** إلى أنه اسم جامد علم مختص بالباري ،سبحانه وتعالى، لا اشتقاق له، كأسماء الأعلام للعباد مثل: زيد، وعمرو.

وذهب **آخرون** إلى أنه مشتق، واختلف في اشتقاقه **فقيل**: هو مشتق من (أَلِهَ) بالفتح، إلاهةً، أي: عبد عبادة، والمعنى أنه سبحانه وتعالى مستحق للعبادة، دون غيره.

وقال **المبرد**: هو من قول العرب: (ألهت إلى فلان) أي: سكنت إليه...**وقيل** في اشتقاقه: غير ذلك»[(١)].

وهو بهذا الصنيع كأنه يرى أن الأهم هو نسبة القول إلى الرجال وليس إلى المصادر، وذلك لأنّ المصادر إنما ينقل بعضها عن بعض بهذه الطريقة، وهو منهج معروف مألوف عن المصنفين، ولاسيما أنه لم يأخذ عنهم بالنص.

من هذا يتبين لنا أن ابن النجار قد بنى مادة كتابه من جملة غير قليلة من الكتب الأصول، كان قد خبرها وعلم ما فيها فأفاد منها إفادة الخبير العالم، غير أنه لم يسمها، وهو أمر درَج عليه معظم المؤلفين القدامى.

ثالثاً : قيمة الكتاب العلمية :

تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه يقدّم النحو العربي بأسلوب مبسط، يفيد طلاب العلم عامتهم وخاصتهم، أما العامة فقد يتعلمون منه الكثير من أمور النحو التي من شأنها أن تقوّم اللسان، وتسدد البنان، وأما الخاصة، وهم المختصون في هذا الباب من العلم، فيتعلمون منه الأسلوب والمنهج في كيفية تعليمهم النحو للمبتدئين.

والجديد في هذا الكتاب أن المؤلف ركّز فيه على الأمور الضرورية من أبواب النحو التي من شأنها أن تفيد المبتدئ ، وتهم كل مثقف عربي، مقدمة بأسلوب جديد بعيد عن مناهج النحاة التقليدية المعروفة.

إذ عمد المؤلف إلى إعراب سورة الفاتحة، وأراد من خلال ذلك الدخول إلى نفس القارئ، لإقرار ما يود إقراره من مسائل النحو الضرورية، التي يحتاج إليها كل مثقف يتحدث العربية ويكتب بها، ذلك لأنّ هذه السورة معروفة لكل مسلم،

(١) القواعد الحسان : ق ٤٧.

وتتوق النفس لمعرفة المزيد عنها، لذا ولج من خلالها إلى ترسيخ قواعد النحو الضرورية، وبعض الاشتقاقات الصرفية، مع تنويع في المنهج، وبساطة في الأسلوب، فتارة يستعمل لفظ (تنبيه) للإشارة إلى أمر ضروري، وأخرى يقول (قاعدة)، وثالثة يطرح سؤالاً ثم يجيب عنه، ولا يتوقف عند الشاذ والنادر، وما وقع فيه الخلاف، لكي لا يعقّد الأمور على القارئ.

كما عالج جملة من المسائل الصرفية، والبلاغية، والصوتية، ووجه جملة من وجوه القراءات المتواترة والشاذة، وأبدى رأيه في أكثر من عشرين مسألة خلافية.

وهو بعد أثر من الآثار في النحو العربي المتميزة في منهجها، لم يُدرس من قبل، ولم يرَ النور بعدُ، ومؤلفه علم من أعلام النحاة والقرّاء في القرن التاسع الهجري، خلّف أكثر من عشرة كتب نُشر منها كتابان فقط، ولم يدرس منهجه النحوي فيما أعلم.

الفصل الثالث

دراسة منهج ابن النجار في كتابه

المبحث الأول

منهجه في عرض المادة، وشخصيته العلمية، وأبرز سمات منهجه

أولاً : منهجه في عرض مادة كتابه

قسم ابن النجار مادة كتابه على أربعة عناوين رئيسة هي:

- المقدمة
- إعراب الاستعاذة.
- القول في البسملة
- القول في إعراب الفاتحة

أما المقدمة فقد افتتحها بالبسملة، وحمدِ الله والثناءِ عليه بما هو أهله، والصلاة على نبيه الكريم، وآله وأصحابه أجمعين، ثم شرع بعد ذلك في بيان السبب الذي دعاه إلى تأليف كتابه، والهدف المرجو من ورائه، ذلك لأن بعض الكتب المؤلفة في هذا الباب لم تف بالغرض على الوجه الأكمل، ولم تشف غليل القارئ بما هو أفضل، فأراد بذلك أن يزيد عليها، ويغني سائله عن الرجوع إليها، وقد ذكرنا نصه في ذلك عند حديثنا عن أسباب تأليف الكتاب.

ثم بعد المقدمة بدأ في سرد مادة كتابه مبتدئاً بإعراب (الاستعاذة)، وتحت هذا العنوان حاول أن يعرّف القارئ بجملة من القواعد النحوية والصرفية مما له تعلق بلفظ الاستعاذة، من قريب أو بعيد.

إذ بيّن أول الأمر معنى الاستعاذة، واشتقاقها، ثم تحدث عن الفعل المضارع وعلاماته، وكيفية إعرابه في جميع أحواله، وعن الفاعل وطبيعته، وعن الفعل

الماضي وأنواعه معتلاً وصحيحاً، مجرداً ومزيداً، ثم قرر قاعدة في معرفة اسم الفاعل واسم المفعول، وقاعدة أخرى في معرفة النطق بفعل الأمر، وذكر جميع حروف الجر، وأشار إلى أنه سوف يفصّل القول في معانيها عند حديثه عن البسملة، وتحدث عن اشتقاق لفظ (الشيطان)، وأثبت قاعدة للتعريف بالنعت وأحواله.

ثم انتقل بعد ذلك إلى عنوان آخر وهو (القول في البسملة) تحدث تحته عن اشتقاق البسملة، واشتقاق لفظ (اسم) وبين ما وقع فيه من خلاف، مع ترجيح الوجه الأقوى، وعرّف بالمضاف إليه، وفصل القول في معاني حروف الجر، وبين ذلك تناول مسائل صوتية فبيّن المواضع التي ترقق فيها لام لفظ الجلالة، والمواضع التي تفخم فيها، وما يدغم من الحروف في لام التعريف، وأشار أيضاً إلى بعض المسائل البلاغية.

وفي القسم الثالث من الكتاب، وهو (القول في إعراب الفاتحة) أفرغ ما في جعبته في هذا الميدان، إذ تحدّث عن المواضع التي تكون فيها الضمة علامة للرفع، ومتى تكون ظاهرة غير مقدرة، وتحدث عن المرفوعات، وفصّل القول في المبتدأ والخبر وما يتعلق في جواز حذف أحد أركانه وعدمه، وأفرد فصلاً لبيان الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها، كما تناول المواضع التي تنوب فيها الحروف عن الحركات، كما هو الحال في الأسماء الستة، وجمع المذكر السالم وما ألحق به، وجمع المؤنث السالم وما ألحق به، وما لا ينصرف، والأمثلة الخمسة، والفعل المضارع المعتل. مطلقاً عليها مصطلح أبواب النيابة، وتكلم أيضاً على جمع السلامة والتكسير، والضمائر المتصلة والمنفصلة، والفعل المضارع، وحروف العطف ومعانيها، والفعل الأمر، والمنصوبات (المفاعيل وشبه المفاعيل)، وعلامات النصب، والبدل وأنواعه، والأسماء الموصولة، وعمل اسم المفعول، وما يقوم مقام

الفاعل، والتوابع كالتوكيد، والعطف. وتعرض لبعض وجوه القراءات في بعض الكلمات، وتناول بعض المسائل الصرفية والصوتية والدلالية. فضلاً عن إعراب ألفاظ الفاتحة التي هي عماد كتابه، ومنطلقه لبناء مادته.

هذا مجمل ما تناوله المؤلف من موضوعات نحوية في كتابه، وهي من الكثرة بحيث تكاد تغطي مجمل أبواب النحو العربي، عرضها المؤلف بأسلوب جديد يختلف عما هو مألوف في كتب النحو، لذا اقتضى هذه الدراسة، التي من شأنها أن تكشف عن منهجه في كيفية العرض، والانتقال من موضوع إلى آخر، وتناوُلِ موضوعٍ في مَوضعٍ دون سواه، وإرجاءِ آخر إلى مَوضِعٍ آخر، ومن شأن هذه الدراسة أيضاً أن تتلمس مواضع الإبداع والتقليد في منهجه، ومن ثَمَّ الحكم عليه سلباً وإيجاباً.

لذا أرى أنه من المفيد هنا أن نتوقف وقفة مطولة مع الفقرة الأولى من كتابه، وهي (إعراب الاستعاذة) التي استغرقت ست ورقات من المخطوط ، لتتضح للقارئ معالم منهجه.

ابتدأ ابن النجار كلامه في هذه الفقرة، التي هي الفقرة الأولى من كتابه، ببيان معنى الاستعاذة: بأنها استدعاء عصمة الله، وبيّن مكانتها من القرآن، ثم ذكر المصدر الذي اشتقت منه، ثم أعرب اللفظة الأولى منها وهي (أعوذ) فذكر أنه فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة، ومنه انطلق لسَوق الأدلة على فعليته، ثم على مضارعته، ثم قاده ذلك للكلام على طبيعة هذا الفعل وبيان العوامل التي تؤثر على حركته الإعرابية.

ثم بعد أن انتهى من ذلك ذكر أن فاعل (أعوذ) مستتر فيه تقديره: أنا. وقد فتحت له هذه المسألة نافذة للكلام على الفاعل وطبيعته من حيث الظهور

والاستتار، والحركة الإعرابية، وعلاقته بالفعل، وغير ذلك.

ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن البنية الصرفية للفعل (أعوذ)، فبيّن أصل هذا الفعل، ووزنه، وما طرأ على بنيته من تغيير، وبيّن أن ماضيه (عاذ) وكونه معتل العين، قاده ذلك للحديث عن الاعتلال وأنواعه في الأفعال. ثم بيّن مصدره، واسم الفاعل والمفعول، ومن هنا نفذ لوضع قاعدة لمعرفتهما.

ثم بعد ذلك بيّن أن فعل الأمر منه (عذ) وقاده ذلك للكلام على طبيعة فعل الأمر وماهيته، وكيفية اشتقاقه والنطق به.

وهو بين هذا وذاك لم يفته أن يتوقف هنيهة عند بعض المسائل البلاغية التي تولدت من سياق تركيب ألفاظ سورة الفاتحة، وقد يتوقف أيضاً عند بعض المسائل الصوتية، وربما الفقهية أيضاً، مما يضفي على النص طابع التنوع المعرفي، والارتياح الذهني، وذلك حين يخرج القارئ من ميدان القوانين والقواعد النحوية والصرفية، إلى ميدان الصور البلاغية، والأنغام الصوتية التي تتولد عن النطق بأصوات الحروف التي تتشكل منها الكلمات.

فمن أمثلة المسائل البلاغية التي توقف عندها قوله: «الحمد. أعمُّ من الشكر؛ لأن الحمد: هو الثناء على الله بجميل صفاته الذاتية وغيرها، والشكر: هو الثناء عليه بإنعامه. ولهذا يقال: حمدت فلاناً على علمه وشجاعته، ولا يقال: شكرته على علمه وشجاعته. فكل شكر: حمد، وليس كل حمد: شكرًا»[1].

وقوله «إن قيل: الرحمن أبلغ في الوصف من الرحيم، بالنقل عن الزجاج[2]

(1) القواعد الحسان: ق 57.

(2) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل البغدادي، المعروف بالزجاج، ت 316هـ. تنظر ترجمته في: مراتب النحويين 35، وأخبار النحويين 113، وطبقات النحويين واللغويين 111، وتحفة الأريب 1/ 421.

وغيره، فكيف قدم الرحمن على الرحيم؟ وعادة العرب في صفات المدح أن يترقوا من الأدنى إلى الأعلى. فالجواب عنه من وجهين: **أحدهما** ما قاله الجوهري[١]، رحمه الله تعالى: أنهما بمعنى واحد، كـ«نديم وندمان»، فعلى هذا القول لا يَرِدُ السؤال. **والثاني**: إنما قُدِّمَ لمعنى لطيفٍ؛ وهو أن الاسم الكريم، أعني الجلالة، خاصّ بالباري، سبحانه وتعالى، لا يسمى به غيره، لا مفرداً ولا مضافاً، فقدم لذلك . و«الرحيم»: يوصف به غيره مفرداً أو مضافاً، فأخّر لذلك، لأنه يجوز أن يقال: رجل رحيم، ورحيم القوم. و«الرحمن»: يوصف به غيره مضافاً فيقال: «رحمان قومه»، ولا يوصف به مفرداً إلا الله تعالى، فوسِّطَ لذلك، والله أعلم»[٢].

وقوله: « قوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ بعد قوله:﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾ خروج من الغيبة إلى الخطاب، وعكس هذا في الخروج من الخطاب إلى الغيبة ،كقوله تعالى:﴿ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ ﴾ [يونس:٢٢] وذلك شائع في كلام القوم نثراً ونظماً، وهو ضربٌ من البلاغة؛ لأن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب؛ كان أحسن من إجرائه على أسلوب واحد تطريبًا لانبساط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه»[٣].

ومن أمثلة المسائل الصوتية التي توقف عندها، تقريره قاعدة في كيفية نطق لام لفظ الجلالة، فقال: «قاعدة: اعلم أن الاسم الكريم يقع بعد الحركات الثلاث، وهي: الضمة، والكسرة، والفتحة، فإن وقع بعد كسر رُقق، وإن وقع بعد فتح أو

---

(١) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد، الجوهري، صاحب الصحاح، ت ٣٩٣هـ. ينظر: الاعتباط فيمن رمي من الرواة بالاختلاط ٥٤، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة رقم ٥٦، وبغية الوعاة ١/ ٤٤٦، رقم ٩١٣.

(٢) القواعد الحسان: ق ٤٨.

(٣) القواعد الحسان: ق ٦٥.

ضم فخّم، كما أشار [إليه] الشاطبي[1]، رحمه الله تعالى..»[2].

ومن ذلك بيانه للحروف التي تدغم فيها لام التعريف، فقال: «تنبيه: اعلم أن لام التعريف تدغم في أربعة عشر حرفاً، منها تسعة تسمى المثلثات الثلاثة؛ لأنَّ كلَّ ثلاثة منها أخوات في المخرج. فالثلاثة الأولى: الطاء، والدال المهملتان، والتاء المثناة فوق. والثانية: الظاء، والذال، والثاء المثلثة. والثالثة: الصاد، والسين. والزاي، وتسمى هذه الثلاثة الأخيرة حروف الصفير.

وبقي النون، واللام، والواو، والضاد، والشين المعجمتان، فهذه الأربعة عشر حرفاً لا يجوز فيهن إلا الإدغام، وتسمى هذه اللام الشمسية، أعني اللام المدغمة، وتظهر فيما عدا هذه الحروف المذكورة، وتسمى القمرية...»[3].

ومن ذلك إقراره قاعدة في كيفية النطق بحركة الهمزة في فعل الأمر فقال: «قاعدة: في معرفة النطق بحركة الهمزة في الأمر. إذا أردت ذلك فانظر إلى ماضيه؛ إن كان رباعياً؛ نطقت بالهمزة مفتوحة أبداً، وتكون همزة قطع، وإن كان ثلاثياً أو خماسياً أو سداسياً؛ نظرت إلى ثالث المضارع؛ إن كان مضموماً؛ نطقت بالهمزة مضمومة، وإن كان مكسوراً أو مفتوحاً؛ نطقت بالهمزة مكسورة، وتكون همزة وصل»[4].

أما على صعيد الفقه فقد راح يفصل القول في رأي الفقهاء في موضوع القَسَم،

---

(١) هو أبو محمد القاسم بن فِيْرُّه بن خلف بن أحمد الرعيني، ت ٥٩٠هـ. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/ ١٦٠، وطبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٢٧٠، وطبقات القراء ٢/ ٨٨٣، وغاية النهاية ٢/ ٢٠.

(٢) القواعد الحسان: ق٤٧.

(٣) القواعد الحسان: ق ٤٨.

(٤) القواعد الحسان: ق ٧٢.

وذلك في معرض حديثه عن حروف القسم[١]، وقد ذكرت ذلك في الملاحظات على منهج المؤلف لأنه خروج مفرط على موضوع الكتاب ومنهجه.

هذا هو منهج المؤلف وطريقته في سرد مادة كتابه، ولعل ما قدمناه يغني عن الإطالة، ولا سيما أننا بينا أهم الأبواب التي توقف عندها، والمسائل التي طرحها وقعد لها في مقدمة هذا المبحث. ولعله من المفيد هنا أن نتوجه للكشف عن قضايا منهجية أخرى تستنبط من ثنايا كتابه.

ثانياً : شخصية ابن النجار وأبرز سمات منهجه :

شخصية ابن النجار في كتابه واضحة المعالم، متميزة السمات، لا تحتاج إلى طول عناء ومزيد بحث حتى تظهر لقاصدها، إذ سرعان ما يدرك الناظر في عبارته؛ أنه أمام عالم حصيف متزن، خبير في النحو والصرف، والقراءات والتفسير، والبلاغة والفقه أيضاً، عالم بفن التصنيف والتأليف، قادر بإذن الله، أن يأخذ من كل فن بما يخدم هدفه، ليخرج للقارئ روضة من رياض العلم والفهم، يرتع فيها كما يشاء، ولم يكن دوره فيها دور الناقل المنسِّق، بل الغارس الناقد، والمعلل المحلل، فهو تارة يقعّد قاعدة، وتارة أخرى يصوغ تنبيهاً، وثالثة يسأل ثم يجيب عن تساؤله، ويعلل ما يحتاج إلى تعليل، ويرجح من الآراء ما يراه الأولى بالترجيح.

ولعله من المفيد هنا أن نجمل سمات شخصيته العلمية، وخصائص منهجه على شكل نقاط، لتكون أقرب للفهم، وأوجز في التلخيص، فنقول وبالله التوفيق.

١- اتسمت شخصية ابن النجار بالهدوء، والرزانة، والتواضع، وتقدير العلماء، فهو يعرض آراءهم بكل تقدير واحترام، مع الترحم عليهم والترضي عنهم.

---

(١) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٥.

٢- أعرب عن رأيه وموقفه صراحة في كثير من المسائل الخلافية، فرجح سبعة أقوال، وضعف ثمانية أخرى بألفاظ صريحة من مثل قوله: و هو ضعيف، وهو بعيد، وردّ هذا القول، من ذلك ترجيحه لرأي المبرد في اشتقاق كلمة (اسم) على رأي ثعلب، مع تعليل الترجيح، فقال: « واختلف في اشتقاقه فقال المبرد من البصريين إنه مشتق من السمو، وهو العلو والارتفاع، فكأنه علم على مسماه، فأوضحه وكشف معناه. وقال ثعلب من الكوفيين: هو مشتق من الوسم، والسمة، وهي العلامة، فكأنه علامة لما تحته. **والأول أقوى وأصح**؛ لأنه يصغر على سمي...»[1].

ومن ذلك ترجيحه للرأي الأول في تحديد العامل في (الرحمن الرحيم) من لفظ البسملة، فقال:« واختلف في العامل فيهما، فقيل: العامل فيهما هو العامل في موصوفهما. وقيل: العامل فيهما معنوي، وهو التبعية. **والأول أقوى**»[2].

ومن ذلك قوله: « **والأجود** أَنْ يُجَرَّ بـ«منذ» الماضي من الزمان والحاضر»[3].

ومن ذلك ترجيحه لقراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مع التعليل فقال: «**والرَّفعُ أَجود**؛ لما فيه من العمومِ والدلالة على ثبات المعنى واستقراره...»[4].

ومن ذلك تضعيفه تعليل أحد وجهي قراءة الكسر في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فقال: « والثالثة: **(الحمدِ)**: بالجرِّ[5]، وفيه وجهان: أحدهما: اتباعاً لكسرة اللام من

(١) القواعد الحسان: ق ٤٦.

(٢) القواعد الحسان: ق ٤٧.

(٣) القواعد الحسان: ق ٥١.

(٤) القواعد الحسان: ق ٥٧.

(٥) قراءة شاذة، نسبت إلى الحسن البصري. ينظر: مفردة الحسن البصري ١٩٩، والكشاف ١/ ١١٣، ونسبت أيضاً إلى زيد بن علي في المحرر الوجيز ١/ ٧٢.

(**الله**) كما قالوا: المغيرة. فأتبعوا كسرة الميم للغين، **وهو ضعيف**..»[١]. والأمثلة على ذلك كثيرة نكتفي بما قدّمناه اختصاراً.

٣- ضمّن كتابه الكثير من المسائل الخلافية[٢]، وكان غرضه من وراء ذلك البيان والعلم، وليس الجدل والمناقشة.

٤- اتسم أسلوبه بالتنوع في عرض المادة، فضلاً عن تنوع الموضوعات، إذ مزج بين السرد والحوار، فقد كان يحاور نفسه بالسؤال والجواب، وينبه على ما يراه ضرورياً بلفظ (تنبيه)، ويقعِّد بعض القواعد، فقد سأل نفسه تسعة أسئلة وأجاب عنها[٣]، ونبه لاثني عشر تنبيهاً[٤]، وقعّد ست قواعد[٥].

٥- اتسمت عبارته بالبيان والوضوح.

٦- التزم بتعليل الكثير من المسائل، تعليلاً يفضي إلى الفهم، من ذلك قوله في سياق حديثه فعل (أعوذ) من لفظ الاستعاذة: «ماضيه: «عاذ». وهو فعل مفرد ثلاثي مجرد، واوي معتلّ العين، ويقال له: الأجوف، وذو الثلاثة.أما كونه مفرداً ثلاثياً فواضح، وأما كونه مجرّداً؛ فباعتبار أنّه سلم من الزيادة على الحروف الأصلية التي تقابل بالفاء، والعين، واللام. وأما كونه واوياً؛ لأنّ ألفه منقلبة عن واو كما يأتي بيانه.وأما كونه معتل العين؛ فلأن عينه حرف علة. وأما تسميته بالأجوف[٦]؛

---

(١) القواعد الحسان: ق ٥٧.

(٢) ينظر: على سبيل المثال الورقات الآتية: ق ٥١،٥٣، ٥٧، ٦٤، ٦٨، ٧٢، ٧٣.

(٣) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤١، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٦٢، ٦٣، ٦٨، ٧٠، ٧٢.

(٤) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤٨، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٦، ٧٠.

(٥) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤٢، ٤٤، ٤٧، ٧٢.

(٦) من قوله: «فلأن... بالأجوف». سقط من (ب).

فباعتبار أن حرف العلة في جوفه، أي: في وسطه. وأما تسميته: بذي الثلاثة؛ فباعتبار أنك إذا رددته إلى نفسك وجدته على ثلاثة أحرف»[1].

٧- أفرط في التفريع وأسهب في الشـــرح حتى أفضى به ذلك للخروج خارج نطاق علوم العربية، إلى علوم الفقه، وسوف يأتي بيان ذلك، إن شاء الله، في الملاحظات على الكتاب.

٨- كان كثيراً ما يفتتح كلامه بقوله: (اعلم أنّ)، ويختمه بقوله: (فافهم ذلك)، إذ كرر العبارة الأولى اثنتين وثلاثين مرة، وكرر الثانية خمس عشر مرة.

---

(١) القواعد الحسان: ق ٤٢.

المبحث الثاني

موقفه من الشواهد ومنهجه في اعتماد الدليل

جرت عادة النحاة في تآليفهم على ضرب الأمثلة المصنوعة لتوضيح قواعدهم، وحشد ما يتوافر لديهم من الأدلّة المروية المسموعة لإقرارها، وجرياً على عادة علماء النحو في هذا الباب، فقد عُني المؤلف بالشاهد القرآني تمثيلاً واحتجاجاً، كما عني بالقراءات القرآنية صحيحها وشاذِّها، والحديث الشريف، والشعر العربي، وأقوال العلماء، وذلك لتوضيح ما ينبغي توضيحه، وإقرار ما ينبغي إقراره، من المسائل النحوية والصرفية التي عرضها في كتابه، وهو في هذا الباب يقدم القرآن الكريم على ما سواه، ثم الأمثلة المصنوعة، ثم الشعر.

ويحسن بنا أن نتوقف عند كل دليل منها وننظر في كيفية إفادة المؤلف منه، وتوظيفه له، ونبدأ بأكثرها وروداً، وأعظمها قدراً، وهو الشاهد القرآني.

أولاً : موقفه من الشاهد القرآني[1] والقراءات القرآنية :

اعتمد المؤلف اعتماداً كبيراً على القرآن الكريم في إيراد الدليل والاحتجاج به، والتمثيل به، فقد أربى عدد الآيات عنده على مئة وثلاثة وعشرين آية، يتوزع الاحتجاج بها على ستة محاور رئيسة، هي كالآتي:

المحور الأول: توضيح ما يذكره من قواعد النحو والصرف: أكثر المؤلف في هذا الباب من التمثيل في الآيات الكريمة، لتوضيح كثير من القواعد التي ذكرها، رغبة

---

(١) احتج النحاة منذ وقت مبكر بالقرآن الكريم في تقعيد قواعد النحو العربي، بل كان القرآن الكريم هو السبب المباشر لنشأة هذا العلم، وهو أمر معروف لا يحتاج إلى تفصيل وبيان، والمصادر التي عنيت بذلك كثيرة. ينظر منها: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٢٩، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٤٥، ٩٧.

في وضوح الدليل، وقوة الحجة، ونصاعة البيان، ومن ذلك تمثيله بقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢] لبيان أنّ الفعل المضارع إذا اتصل به إحدى نوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، بني على الفتح[١]. وكذا تمثيله بقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ:٣٣]، لبيان الإضافة المقدرة بـ«في»[٢]. وتمثيله بقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوٓاْ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف:١٧٧] للجملة الواقعة خبراً لكان، وتمثيله بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١]، للجملة الواقعة خبراً لكاد، وتمثيله بقوله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] للجملة الواقعة حالاً... وغير ذلك كثير[٣].

المحور الثاني: بيان المعنى اللغوي للفظة ما، كاستدلاله على معنى (الرجيم) بالمرجوم، أو المشتوم، إذ استدل على المعنى الأول بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ [الملك: ٥]، واستدل على المعنى الثاني بقوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]. أي: لأشتمنَّكَ[٤].

المحور الثالث: بيان تعاور الألفاظ في الدلالة على المعاني داخل السياق:

أكثر المؤلف من الاستشهاد بالآيات القرآنية في هذا الباب، ولاسيما عند ذكره لحروف الجر، والمعاني التي يؤديها كل حرف منها حسب السياق الذي هو فيه، وحسبنا هنا أن نسوق منها مثالاً واحداً، لبيان ذلك، قال المؤلف في معرض حديثه عن حرف الجر (من): « اعلم أن «**من**» **حرف جر ولها معان: أحدها** أن تكون:

(١) ينظر: القواعد الحسان ق: ٤١.

(٢) ينظر: القواعد الحسان ق: ٤٦. وللوقوف على مواضع أُخر ينظر: ق ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٨ وما بعدها.

(٣) ينظر: القواعد الحسان ق: ٥٨ وما بعدها.

(٤) ينظر: القواعد الحسان ق: ٤٥.

للتبعيض، كقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٨]....وتكون بمعنى «**عن**» كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر:٢٢]، أي: عن ذكر الله. وقال تعالى: ﴿ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء:٩٧] أي: عن هذا. وتكون بمعنى: **الباء**. قال الله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ ﴾ [الشورى: ٤٥]...وتكون بمعنى «في» قال الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة: ٩] . وتكون بمعنى «**عند**». قال تعالى: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ [آل عمران:١٠] »[١].

المحور الرابع: بيان وجه من وجوه اللغة، كاستشهاده بقوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾ على كسر نون (إن)، فقال: « على أَنَّ بعضَهم كسرَ نونَ «من» تشبيهاً لها بنونِ «إن» في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾ [النساء:١٧٦] وهو فصيح[٢] لكنه قليل»[٣].

المحور الخامس: إجازة وجه من وجوه النحو، كاستدلاله بقراءة حمزة ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، بخفض (الأرحامِ) على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[٤]. واستدلاله بقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [الأعراف: ١٠٥] في قراءة التخفيف. وفي الشاذ أيضاً: (حَقِيقٌ بَأَن لا أَقولَ عَلى اللهِ إِلاَّ الحَقَّ) على أَنَّ حرفَ الجرِّ (على) قد يأتي بمعنى الباء[٥].

---

(١) ينظر: القواعد الحسان ق: ٤٨-٥٦.

(٢) في (ب): قبيح. وهو تصحيف.

(٣) ينظر: القواعد الحسان ق: ٤٤.

(٤) ينظر: القواعد الحسان ق: ٦٧.

(٥) ينظر: القواعد الحسان ق: ٥٠.

المحور السَّادس: بيان اشتقاق مسألة صرفية، كاستدلاله على أصل لفظ الجلالة (الله) بأن أصلها (إلـه) بدليل قوله تعـالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[الزخرف:٨٤].

من هذا نخلص إلى أن ابن النجار قد أوى إلى ركن شديد لإيضاح قواعد النحـو العربي وإثباتها، وردّ النحـو إلى أصـله الـذي منه انبثـق، ولأجلـه نَـما فرعـه واتسـق. وبهذا يتقدم على كثير من النحاة الأوائل الذين جنحوا للشاهد المصنوع، ولم يكثروا من شواهد القرآن الكريم، ويقف مع مـن ركنـوا إلى القـرآن الكـريم في هـذا البـاب الجليل من العلم،كابن هشام وغيره.

ثانياً : موقفه من القراءات القرآنية[1] :

عنـي المؤلـف في كتابـه بـالقراءات القرآنيـة، صـحيحها وشـاذِّها، فـذكر سـبعةً وثلاثين وجهاً في أربعة عشر حرفاً، ثمانية أحـرف منهـا في سـورة الفاتحـة، والخمسـة الأخرى من سور أخرى.

أما التي لها علاقة بحروف سورة الفاتحة؛ فكان غرضه مـن ذكـر وجـوه حـروف القـراءات فيهـا، تزويـد النـاظر في كتابـه أو المـتعلم بمزيـد مـن المعلومـات النافعـة والمفيدة، مما له تعلق بحروف هذه السورة الكريمة، مـن جهـة، ومـا لـه صـلة بعلـوم العربيـة مـن جهـة أخـرى، ومنهجـه في هـذا البـاب مـن العلـم، لا يسـير عـلى وتـيرة

(١) قضية الاحتجاج بالقراءات في الـدرس النحـوي، شـغلت حيـزاً كبـيراً مـن دراسـات البـاحثين المحـدثين؛ وذلك لتباين مواقف النحاة القدامى منها بين محتج بها على إطلاقها، وبين مخطّئ لبعض الوجوه المتواترة منهـا. للوقوف على جملة من آراء النحاة في هذا الأمر. ينظر: القرآن الكـريم وأثـره في الدراسـات النحويـة ٧١-٨٦، وأثـر القـراءات القرآنيـة في الـدرس النحـوي ١١٧، وأثـر القـراءات القرآنيـة في تطـور الـدرس النحـوي ٨١، وظـاهرة تخطئـة النحـويين للفصـحاء والقـراء ٣٠٢-٣١١، وأثـر القـرآن والقـراءات في النحـو العـربي ٢٢٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١/ ج١/ ص٢٠.

واحدة، وإنما فيه شيء من التفاوت من حيث الإسهاب والإطناب، والنسبة والإغفال، والترجيح والإهمال، ويمكن إجمال ذلك بالنقاط الآتية:

- حاول أن يذكر كل ما يعرفه من وجوه القراءات الواردة في ألفاظ سورة الفاتحة، صحيحها وشاذِّها، اللهم إلا في موضعين، هما قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ ﴾، وقوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ، إذ ذكر أن في الحرفين قراءات كثيرة اقتصر عن ذكرها جميعاً وتعليلها خوف التطويل[١].

- التزم بتوجيه وجوه القراءات الواردة في هذه الحروف، مبيناً الوجه الإعرابي لكل وجه منها، وكاشفاً النقاب عن معانيها اللغوية والدلالية[٢]، مع بيان الوجه الأقوى معتمداً بذلك على الدليل، ومن أمثلة ذلك قوله: «وقرئ: ﴿ربَّ﴾ بالنصب، ويكون إما منصوباً: إما بإضمار فعل مقدر تقديره: أمدح، أو أعني، أو على النداء. وقرئ أيضاً: ﴿ربُّ﴾ بالرفع، ويكون رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو»[٣]. ومن أمثلته أيضاً قوله عند حديثه عن وجوه القراءات التي وردت في دال (الحمد): «والرفع أجود لما فيه من العموم والدلالة على ثبات المعنى واستقراره..»[٤].

- لم يعن بنسبة وجوه القراءات إلى أصحابها، عناية تامة، فقد نسب من كلّ ما أورده، أربعة أوجه فقط، ثلاثة منها صحيحة[٥]، والآخر شاذ[٦].

---

(١) ينظر: القواعد الحسان ق: ٦٣، ٧٣.

(٢) ينظر: القواعد الحسان ق: ٥٧، ٦١، ٦٢،٦٣، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٤.

(٣) القواعد الحسان ق: ٦١.

(٤) القواعد الحسان ق: ٥٧.

(٥) ينظر: القواعد الحسان ق: ٦٣، ٦٧.

(٦) ينظر: القواعد الحسان ق: ٧٤.

– لم يلتزم التزاماً تاماً بالتنبيه على ما ذَكره من وجوه القراءات الشاذة، فقد نبه على ذلك صراحة في أربعة مواضع فقط[1].

أشار إلى بعض الوجوه الصحيحة بأنها اختيار الجمهور، من غير أن يعبّر صراحة بصحتها. كقوله في رفع الدال من كلمة (الحمد): «والرفع أجود... وهو اختيار سيبويه رحمه الله وعليه الجمهور»[2]. وقوله عند حديثه عن فتح النون الأولى، وكسرها من قوله تعالى: ﴿نَسْتَعِينُ﴾: «والجمهور على فتح النون.. »[3]. وعند حديثه عن همز قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ : «وقرئ ﴿**ولا الضأْلين**﴾ بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية في كلام العرب...لكن الجمهور على ترك الهمزة»[4].

– اتخذ من القراءات بقسميها الصحيحة والشاذَّة، حجَّةً له، ودليلاً قاطعاً في تقعيد قواعد النحو، إذ أجاز بعض وجوه النحو التي رفضها بعض النحاة، من ذلك احتجاجه بقراءة حمزة، وهي قراءة صحيحة متواترة، على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[5]. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في المحور الخامس في البند الأول. ومن ذلك إقراره بجواز العطف على اللفظ وعلى المحل، محتجاً بوجهين من القراءة لحرف واحد، أحدهما صحيح، والآخر شاذ، وفي ذلك يقول: «**ثم اعلم** أنه يجوز العطف على اللفظ وعلى المحلّ، فإذا قلت: «ليس زيد بكاتب ولا شاعر»، فلك في شاعر وجهان: أحدهما: العطف على اللفظ، وهو الجر.

(١) ينظر: القواعد الحسان ق: ٥٠، ٦٤، ٧٣.

(٢) القواعد الحسان ق: ٥٧.

(٣) القواعد الحسان ق:٦٧.

(٤) القواعد الحسان ق: ٧٤.

(٥) ينظر: القواعد الحسان ق: ٦٧.

الثاني: العطف على المحلّ وهو النصب، لأن الأصل: ليس زيد كاتباً، والباء زائدة. ومن مثل ذلك قوله تعالى:﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة: ٣].قرئ برفع ﴿رسوله﴾ وبنصبه[١]، فمن رفعه عطفه على محلّ اسم الله تعالى؛ لأن موضعه رفع بالابتداء، و«أنَّ» طرأت عليه، ومن نصبه عطفه على اللفظ[٢]، فاعرف ذلك»[٣].

- احتج بوجه من وجوه القراءات لإثبات وجه آخر، من ذلك قوله: «وقرئ﴿**ولا الضألين**﴾ بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية في كلام العرب، حكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : (لا يُسْأَلُ عَن ذَنبهِ إِنْسٌ وَلا جَأْنٌ) [الرحمن: ٣٩] بالهمزة ، فظننته قد لحن، حتى سمعت العرب تقول: شأبة، ودأبة. مهموزاً، لكن الجمهور على ترك الهمزة»[٤].

وبناء على ذلك نخلص إلى القول: إنَّ ابنَ النجار له عِلْم وافر بالقراءات القرآنية، صحيحها وشاذِّها، وهي عنده حجَّة قاطعة في إثبات قواعد النحو العربي، وكأنه أراد من خلال اللجوء إليها بهذه السعة، أن يردّ عملاً لا قولاً على النحاة الذين كانت مواقفهم غير مرضية من القراءات القرآنية، كالمبرد والفراء وغيرهم،

---

(١) قراءة الرفع هي القراءة الصحيحة المشهورة، وهي قراءة الجماعة، أما قراءة النصب: فقد رويت عن زيد عن يعقوب. في المستنير٢/ ١٧٥، ومصطلح الإشارات٢٦٨، ونسبت للحسن البصري، في تفسير الطبري ٨/ ٧٠، وهي ليست في المفردة، ولا في المصطلح. ونسبت إلى: عبد الله بن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وزيد بن علي في البحر المحيط ٥/ ٨ . وينظر أيضاً: معجم القراءات ٣/ ٢٤٤.

(٢) أي: اسم (إن) وهو لفظ الجلالة بعد نصبه، وأجاز الزمخشري أن تكون الواو بمعنى، (مع)، أي: برئ معه منهم. الكشاف ٣/ ١١.

(٣) القواعد الحسان ق:٦٧.

(٤) القواعد الحسان ٧٤.

ويقف مع من يرى أن القراءات القرآنية حجة داحضة يجب الأخذ بها والركون إليها كالسيوطي وغيره.

ثالثاً : موقفه من الحديث الشريف والآثار :

معلوم أن الحديث الشريف لم ينل حقه من الاهتمام لدى النحاة القدامى في تقعيد قواعد النحو العربي، لذا فقد كان هذا الأمر مرتعاً خصباً للباحثين عن موضوع في النحو العربي، وسبباً قوياً لظهور الكثير من الآراء والأقوال والدراسات، التي حملت في طياتها الكثير من النقد واللوم(١)، أو الدفاع والمنافحة والتماس العذر(٢).

لم يخلِ ابن النجار كتابه من الاستشهاد بحديث رسول الله ﷺ، وإنما استشهد به في ستة مواضع من كتابه، أورد خمسة منها لبيان دلالة بعض الألفاظ داخل السياق، وموضع واحد أورده لبيان مسألة فقهية تتعلق بحرمة القسم بغير الله، وهو خارج عن موضوعه.

ويمكن تلخيص منهجه في هذا الباب بما يأتي:

- لم يعن بذكر سند الحديث الشريف أو راويه الأول، وإنما كان يكتفي بقوله: كقول النبي ﷺ، اللهم إلا في موضعين، إذ قال في أحدهما: روي عن ابن عباس، وفي الثاني: إلا أن البخاري ومسلم رويا عن النبي ﷺ.
- لم يعن ببيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف.

---

(١) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٥٣٩-٥٤١، والحديث النبوي في النحو العربي١/ ٧.

(٢) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ١٦٦، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٧، وفي أصول النحو ٤٦، وأصول النحو العربي ٥٢، والحديث النبوي في النحو العربي ١/ ٥ وما بعدها.

- لم يلتزم التزاماً تاماً بلفظ بعض الأحاديث، وكان عليه أن يلتزم ذلك لأنَّه في صدَد إثبات مســألة نحوية أو لغوية، ولا فائدة من الحديث إن لم يكن لفظه لفظ النبي ﷺ.
- لم يسق الحديث كاملاً وإنما يقتصر على ذكر عبارة منه فيها موطن الشاهد.
- أما الأحاديث التي رواها عن النبي ﷺ فهي قوله:

- ((**إن امرأة دخلت النار في هرة..**))[١] ساقه دليلاً على أن حرف الجر (في) تأتي سببية. أي: بسبب هرة[٢].
- ((**لا يسرني بها حمر النعم**)) ساقه دليلاً على مجيء الباء الزائدة بمعنى البدل[٣].
- ((**صوموا لرؤية الهلال وأفطروا لرؤيته**)) ساقه دليلاً على مجيء اللام بمعنى بعد. أي: بعد رؤيته[٤].
- ((**من كان حالفاً فليحلف بالله**)) ساقه لبيان المقسم به.
- ((**الحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ [اللهَ] عَبدٌ لَم يَحْمَدْ**)) ساقه لبيان أن كلمة (الحمد) أعم في الدلالة من الشكر.
- ((**رب افعل**)) ، ساقه لبيان معنى لفظة (آمين).

---

(١) روايات هذا الحديث كثيرة، وجميعها متفقة على لفظة (في هرة) وهي موطن الشاهد. وحسبي هنا أن أختار منها رواية واحدة وردت في صحيح مسلم: (٨ / ٩٨) وهي: « قَالَ الزُّهْرِيُّ وَحَدَّثَنِى حُمَيْدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهَّ -ﷺ- قَال: ((دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِى هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا فَلاَ هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَلاَ هِىَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ هَزْلاً)). وينظر: صحيح البخاري ٢/ ٨٣٤. والأدب المفرد١/ ١٣٨، وصحيح ابن حبان ٢/ ٣٠٥، حديث رقم (٥٤٦)، والجمع بين الصحيحين ٢/ ١٦٦.

(٢) ينظر: التحفة الوفية بمعاني حروف العربية ٢٠. جاء فيها: و(في)، كما روي أنّ امرأة دخلتِ النارَ في هرّةٍ، أي: بسبب هِرّة.

(٣) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٢.

(٤) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٣.

أما من حيث احتجاجه بالآثار؛ فقد احتج بأثر واحد فقط، وهو لعبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، استدل به على ندرة حذف اللام من الجملة الاسمية، الواقعة جواباً للقسم ولم يطل الكلام، فقال: «الجملة التي تقع بعد القسم اسمية وفعلية، فالاسمية: يلزم الاتيان فيها في جواب القسم باللام...ويندر حذف اللام إذا لم يطل. قال ابن مسعود، رضي الله عنه: والذي لا إله غيره، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة[١]»[٢].

نخلص من هذا إلى أن ابن النجار، لم يول الحديث حقه، ولم يركن إليه كما ينبغي في الاحتجاج به في الدرس النحوي، كما هو الحال عند كثير من النحاة الذين تقدموا عليه.

ولعل الذي جعل المؤلف يقصّر في هذا الجانب، والله أعلم، كونه مقرئاً وليس بمحدّث.

رابعاً : موقفه من الشاهد الشعري والنثري :

اعتنى ابن النجار بالشاهد الشعري، كغيره من النحاة الذين اعتادوا الإكثار من الاستشهاد بالشعر في كتبهم، إذ ذكره في ثمانية وعشرين موضعاً، توزعت موضوعاتها على ما كان مطرداً من القواعد النحوية والصرفية، والمسائل اللغوية، وكذا ما كان نادر الورود قليل الاستعمال. وابن النجار لا يتميز عن غيره من النحاة في هذا الباب، فقد عمد إلى الاستشهاد بما هو متداول بين النحاة من الأشعار، من غير عناية بنسبة القول إلى قائله، وإن كان مشهوراً، فلم ينسب منها سوى شاهدين اثنين فقط، أحدهما لجرير[٣]، والآخر للأخطل[١]، كما أنه لم يتم بعضها إذ اقتصر في

---

(١) الخبر بلفظه في صحيح البخاري (٢ / ٦٢٢). وهو في مغني اللبيب ١/ ٧٧١.

(٢) القواعد الحسان: ق ٥٥.

(٣) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٠.

سبعة منها على شطر البيت أو بعضه[٢].

أما عنايته بالشاهد النثري المنسوب إلى العرب فقد ركن إليه في أربعة مواضع فقط استشهد بها على ما هو نادر وقليل أو شاذ في كلام العرب، ولا بأس في ذكرها جميعاً هنا لتحقيق الفائدة، لأنها لا تشكل ثقلاً لقلتها. وهي:

قولهم: **كخير**. احتج بهذا القول على مجيء الكاف بمعنى الاستعلاء. فقال: «وتكون: للاستعلاء. قيل لبعض العرب: كيف أصبحت؟ قال[٣]: كخير. أي: على خير»[٤].

وقولهم: **رُبَّه فتىً**. احتج به على ندرة دخول (رُبَّ) على المضمر، فقال: «ودخولها مختص بالظاهر، فلا تدخل على المضمر إلا فيما ندر من نحو: **رُبَّه فتى**»[٥].

وقولهم: **تَرَبِّي، تالرحمن، تربِّ الكعبة**. احتج به على دخول تاء القسم على غير لفظ الجلالة، فقال: «**وأما تاء القسم**: فإنها تختص بالظاهر، فتقول: تالله لأفعلن... وسمع من كلامهم: وتربي، وتالرحمن، وترب الكعبة. فأدخلوها على غير الجلالة»[٦].

وقولهم: **إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب**. أورد هذه الحكاية للدلالة على شذوذها، فقال: « وحكي عن العرب: «إذا بلغَ الرجل[٧] الستين[١] فإياه وإيا

---

(٤) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٢.

(٥) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤٤، ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٧٤.

(١) من (ب). وفي الأصل: قيل.

(٢) القواعد الحسان: ق ٥٢.

(٣) القواعد الحسان: ق ٥٤.

(٤) القواعد الحسان: ق ٥٤.

(٥) ساقطة من (ب).

الشواب». وهذه الحكاية شاذة ولا يقاس عليها؛ ألا ترى أنه لم يسمع منهم «إياك وإيّا الباطل»،ولا نقل عنهم تأكيد اللواحق التي تلحقه ، فتركهم ذلك دلالة على شذوذ هذه الحكاية»[٢].

تنبي هذه الفقرة عن علم ابن النجار بأقوال العرب الشاذة والنادرة.

خامساً : موقفه من آراء العلماء وأقوالهم :

سبقت منا الإشارة إلى أن ابن النجار قد عني بآراء العلماء ونقل الكثير منها، وقد تقصيت جملة ما نقله في كتابه من الأقوال والآراء، فبلغت نحو المئة قول ورأي، نسب منها نحو أربعين قولاً لأصحابها، وأغفل نسبة الباقي، وكان سيبويه هو الأكثر حضوراً بين هؤلاء العلماء، إذ نسب إليه ستة أقوال، ونسب لشيخه الخليل بن أحمد أربعة أقوال، وكذا فعل مع أحمد بن يحيى ثعلب، أما الفراء وابن هشام، فقد نسب لكل منهما ثلاثة أقوال، وأورد للمبرد قولين، ومثلهما للزجاج وأبي علي الفارسي، وأفرد ما تبقى للبقية. ويمكن حصر قصده من عرض هذه الأقوال في ثلاثة أمور:

الأمر الأوّل: للاحتجاج بها، وبيان ما هو أمثل فيما تعددت فيه الوجوه، أو وقع فيه خلاف، من ذلك اتخاذه من اختيار سيبويه مرجِّحاً لقراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فقال:« والرَّفعُ أَجود. لما فيه من العموم والدلالة على ثبات المعنى واستقراره، وهو اختيار سيبويه رحمه الله وعليه الجمهور»[٣]. ومن ذلك أيضاً احتجاجه بما ذهب إليه الخليل وسيبويه في أنّ (إيّا) اسم مضمر، فقال: «وقد

(٦) في (ب) : الشين.

(١) القواعد الحسان: ق ٦٣. وينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢١٥ فقد ناقش ابن جني هذه المسألة.

(٢) القواعد الحسان: ق ٥٧.

اختلف فيه : فذهب الخليل بن أحمد وسيبويه،رحمهما الله تعالى، إلى أن (إيّا) اسم مضمر، وعليه المحققون من أهل هذه الصناعة»[1]. ومن ذلك احتجاجه بما ذهب إليه الفراء أن حرف الجر (إلى) قد تأتي زائدة وتفيد التوكيد، فقال: « وتكون **للتوكيد**، وهي الزائدة. أثبته الفراء»[2]. والأمثلة على ذلك كثيرة حسبنا منها ما عرضناه.

الأمر الثّاني: لبيان آراء العلماء فيما تعددت فيه الوجوه، أو وقع فيه خلاف من غير ترجيح رأي على آخر، لاحتمال المسألة لتلك الوجوه. من ذلك بيانه لمعاني (رُبَّ)، فقال: « وأما «رُبَّ»: فمعناها: التقليل، وهو مذهب الأكثرين. وقال ابن درستويه، وجماعة: إنها للتكثير أبداً. وتوسط ابن هشام فقال: ترد للكثير كثيراً، وللقليل قليلاً»[3].

الأمر الثّالث: لبيان الرأي المتفرد بالمخالفة وإظهار ضعفه، من ذلك عرضه لرأي ثعلب في أن (الرحمن) معرَّب من العبرانية، فقال: « **(الرحمن)** صفة لله، وهو اسم عربي، خلافاً لثعلب في تعريبه من العبرانية»[4]. وكذا عرضه لرأي البلخي في تعريب لفظ الجلالة من السريانية، فقال: « فقيل: «الله» وهو عربي، خلافاً للبلخي في تعريبه من السريانية»[5]. ومن ذلك قوله أيضاً في معرض حديثه عن الجملة

---

(٣) القواعد الحسان: ق ٦٤.

(١) القواعد الحسان: ق ٤٩.

(٢) القواعد الحسان: ق ٥٣.

(٣) القواعد الحسان: ق ٤٧.

(٤) القواعد الحسان: ق ٤٧.

الاعتراضية: « ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة خلافاً لأبي علي الفارسي»[١].

سادساً : موقفه من لهجات العرب :

كانت لابن النجار عناية بلغات العرب ولهجاتها في كتابه، فقد وجه من خلالها بعض وجوه القراءات التي وردت في ألفاظ الفاتحة، كما أبان أنّ لبعض الألفاظ أكثر من لغة.

فمن أمثلة الأمر الأول توجيهه لقراءة فتح همزة (إياك) بأنّ ذلك لغة مسموعة، ولمن قرأها (هياك) بقلب الهمزة هاء، بأنّ ذلك شائع في كلامهم[٢]. وكذلك توجيهه لقراءة فتح النون الأولى من قوله تعالى (نستعين) وكسرها، بأن الفتح لغة قريش، والكسر لغة تميم، وأسد، وقيس، وربيعة[٣]. وكذا (الصراط) بالصاد، إذ ذكر أن ذلك لغة قريش[٤]. ومن ذلك أيضاً قوله: «وقرئ ﴿**ولا الضألين**﴾ بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية في كلام العرب..»[٥].

ومن أمثلة الأمر الثاني: ذكره أن في كلمة (اسم) خمس لغات[٦]، وفي (رُبَّ)عدة (رُبَّ)عدة لغات[٧]، وفي كلمة (آمين) لغتان[٨]، وفي (الذي) أربع لغات[٩]، وفي وفي (حاشا) ثلاث لغات[١٠].

---

(٥) القواعد الحسان: ق٦٠.

(١) ينظر: القواعد الحسان: ق ٦٤.

(٢) ينظر: القواعد الحسان: ق ٦٨.

(٣) ينظر: القواعد الحسان: ق ٧٠.

(٤) القواعد الحسان: ق ٧٤.

(٥) ينظر: القواعد الحسان: ق ٤٧.

(٦) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٣.

(٧) ينظر: القواعد الحسان: ق ٧٥.

(٨) ينظر: القواعد الحسان: ق ٧١.

(٩) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٢.

المبحث الثالث

موازنة بين منهج ابن النجار في كتابه، وما كان مثله في بابه

سبقت الإشارة في التمهيد إلى أن جملة من المعربين اعتنوا بإعراب الفاتحة، فأفردوا لها كتباً مستقلة، حفظت لنا الأيام ،بإذن الله، بعضها، وكان مما تقتضيه طبيعة هذه الدراسة الوقوف على ما وصل إلينا منها، لعقد مقارنة بينها، لنرى موضع كتابنا منها، فتقصيت أخبارها، وطلبتها في مظانها، فيسر الله صوراً من بعضها، فكانت هذه الفقرة الموجزة المختصرة، التي آمل أن يوفقني الله لجعلها بحثاً مستقلاً، يوفي هذه الكتب حقها من الإيضاح والبيان، كما آمل أن يوفقني لإخراجها إلى عالم الذِّكر، وطيِّ صفحة النسيان.

ويحسن هنا أن نبدأ بما هو أقدم منها فنقول:

أولاً : كتاب (إعراب أم الكتاب) :

لابن المنفلوطي الديباجي، ولي الدين أبو عبد الله، محمد بن أحمد الديباجي الشافعي (ت:٧٧٤هـ). مخطوط(١).

مؤلف هذا الكتاب أخلاه من المقدمة التي من شأنها أن تفصح عن هدفه من تأليفه، وتكشف النقاب عن بعض ملامح منهجه، ولكن ذلك لا يمنعنا من تشخيص هذه المعالم، من خلال مادة الكتاب نفسه، إذ طالما هو بين أيدينا، والحمد لله، وعليه أقول إن منهج الديباجي في كتابه هذا يتلخص بالأمور الآتية(٢):

- امتاز الكتاب بالعرض المركّز لأهم موضوعات النحو وما يندرج تحتها من

---

(١) ينظر: وصفه في التمهيد.

(٢) ينظر: إعراب أم الكتاب ق ١ وما بعدها.

عناوين رئيسة وفرعية، من غير ولوج في المسائل الدقيقة، أو المسائل الخلافية التي لا تخدم طالب العلم غير المختص.

- قصر المؤلف كتابه على علم النحو حسب، فلم يذكر فيه شيئاً من مسائل الصرف أو البلاغة أو القراءات أو غيرها. بخلاف كتاب ابن النجار الذي عرض في كتابه الكثير من هذه المسائل.

- اقتفى المؤلف منهج النحاة في عرض مادة كتابه، إذا بدأ كلامه بأقسام الكلام التي هي الاسم والفعل والحرف، خلافاً لما فعله ابن النجار الذي اتخذ من ألفاظ الفاتحة سبيلاً لقول ما يود قوله من مسائل النحو والصرف، والبلاغة والصوت، ووجوه القراءات.

- خلا الكتاب من التعليل والتحليل وإبداء وجهات النظر، وأقوال العلماء وعرض آرائهم، بخلاف كتاب ابن النجار الذي اشتمل على الكثير من هذه المسائل.

- خلا الكتاب من اللغة الحوارية بين المؤلف والقارئ، بخلاف كتاب ابن النجار الذي كثيراً ما يحاور القارئ عن طريق السؤال والجواب.

- إن مما يؤخذ على هذا الكتاب عدم التوافق بين مادة الكتاب وعنوانه، فهو لا يعدو كونه كتاباً مختصراً يعرض أهم أبواب النحو في تركيز شديد، ولا يكاد القارئ يقف على ألفاظ سورة الفاتحة فيه، بخلاف كتاب ابن النجار الذي جعل من ألفاظ سورة الفاتحة محوراً رئيساً تدور حوله مادة الكتاب.

هذه أهم الفروق المنهجية التي برزت بين الكتابين، أما ما اتفقا فيه فهو الآتي:

- اتفقا في الفكرة وهي أن كلاً منهما حاول عرض علمه في هذا الباب من خلال إعراب سورة الفاتحة.

- حاول كلٌ منهما أن ينفذ إلى أبواب النحو من خلال ما تثيره ألفاظ الفاتحة نفسها، إلا أن ابن النجار كان أكثر انطلاقاً من ابن المنفلوطي، الذي لم يستطع أن ينفك عن منهج النحاة المعروف المألوف في كتبهم.

ثانياً : كتاب (فاتحة الإعراب وإعراب الفاتحة)

للإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد، (ت:٦٨٤هـ) [(١)].

أهم الميزات المنهجية التي امتاز بها هذا الكتاب:

- قدم له مؤلفه بمقدمة طويلة تقع في ورقتين وزيادة، تحدث فيها عن أهمية علم النحو، ومكانته بين العلوم ونشأته، وبيّن الفرق بينه وبين علم اللغة، ولم يفصح فيها -كما جرت العادة- عن معالم منهجه، ولا عن سبب تأليفه. بخلاف كتاب ابن النجار الذي بدأ بداية طبيعية مألوفة.

- امتاز الكتاب بالتعليل النحوي، وما وقع في كثير من مسائله من خلاف بين البصريين والكوفيين، فهو كتاب مكتوب للعلماء وليس للمبتدئين.

- امتاز بالإطالة والإسهاب، بحيث لا يشعر القارئ أنه يطالع في كتاب مختص بإعراب الفاتحة. بخلاف كتاب ابن النجار الذي لا ينفك يذكِّر القارئ بأنه في صدد الحديث عن ألفاظ الفاتحة.

- بدت فيه شخصية المؤلف واضحة جلية فهو يعلل ويحلل، وينقد ويقرر، ويعبر عن النحاة البصريين بالأصحاب، وعلى هذا فهو بصري الهوى. بخلاف ابن النجار الذي لم يظهر ذلك.

- قصره على النحو حسب، فلم يورد فيه مسائل صرفية أو بلاغية، أو صوتية، وقد أشار إلى ذلك صراحة فقال «...وغرضي من هذا الكتاب علم الإعراب

---

(١) تقدم التعريف بهذا الكتاب في التمهيد.

وحده، وقد جمعت فيه معظمه...»[1]. بخلاف كتاب ابن النجار الذي جمع فيه جملة من المعارف النحوية واللغوية، والصرفية والبلاغية.

- وضع ملخصاً في خاتمته ذكر فيه جميع الأبواب التي تناولها في كتابه ومواضعه، كي يهتدي إليها القارئ.

ثالثاً : ملاحظات على منهج ابن النجار في كتابه :

إن مما يؤخذ على منهج المؤلف في هذا الكتاب، من وجهة نظري، على ما فيه من الحسن، جملة من الأمور، وهي:

- نسب كتاب (الواضحة في إعراب الفاتحة) لغير مؤلفه، إذ نسبها لابن معط، وهو لعبد اللطيف البغدادي، كما بيناه في التمهيد.

- عدم العناية بنسبة الشواهد الشعرية التي استشهد بها لقائليها، إلا في موضعين اثنين، من أصل ثمانية وعشرين شاهداً.

- لم يلتزم التزاماً تاماً بنسبة أقوال العلماء لأصحابها.

- عدم نسبة وجوه القراءات لقارئيها إلا في أربعة مواضع فقط، من أصل سبعة وثلاثين وجهاً.

- عدم العناية بالاحتجاج بالحديث الشريف العناية التي يستحقها، إذ لم يستشهد به إلا في ستة مواضع ولم يعن بالرواة ولا بدقة اللفظ في بعضها.

- الخروج عن منهجه خروجاً مفرطاً في موضعين ، إذ خرج في أحدهما من حقل علوم اللغة العربية، إلى علوم الفقه، وذلك عند حديثه عن حروف القسم، إذ انتهى به الحديث إلى بيان آراء الفقهاء في حرمة الحلف بغير الله[2]. وخرج في الثاني

---

(١) فاتحة الإعراب وإعراب الفاتحة.

(٢) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٤-٥٥.

إلى حقل تاريخ الأدب، إذ نسب بيتاً من الشعر لجرير، ومن عادته عدم نسبة الأشعار لقائليها، إلا أنه في هذا الموضع خرج عن منهجه وراح يتحدث مطوّلاً عن سبب تسمية أم جرير له بهذا الاسم(١).

- عدم التصريح بأسماء الكتب التي استقى منها أقوال العلماء وآراءهم إلا في موضعين.

(١) ينظر: القواعد الحسان: ق ٥٠.

الخاتمة

وفي نهاية هذه الجولة العلمية التي رامت البحث في حياة ابن النجار الدمشقي، وهدفت إلى كشف النقاب عن معالم منهجه في أثر من آثاره النحوية التي لم تنشر بعد، ولم يتسنّ لكثير من الباحثين القدامى والمحدثين الاطلاع عليه، وهو (القواعد الحسان في إعراب القرآن)، يسرُّنا أن نلخص للقارئ الكريم أهم ما يسره الله لنا الوقوف عليه من الفوائد، وما منّ به علينا من النتائج، فنقول بعد الاتكال عليه، وردّ كل فضل إليه:

١- كان من ثمار هذه الدراسة أنها فتحت لنا باباً من أبواب العلم على جملة من مخطوطات إعراب الفاتحة، التي هدفت إلى عرض النحو العربي من خلال إعراب سورة الفاتحة، كلٌّ حسب طريقته ومنهجه.

٢- كشفت هذه الدراسة عن نسخة مخطوطة ثالثة من كتاب (فاتحة الإعراب وإعراب الفاتحة)، لم يطلع عليها المحقق، كانت منسوبة لغير مؤلفها، وتحمل غير عنوانها الأصلي.

٣- كشفت هذه الدراسة النقاب عن نسخة مخطوطة ثانية تامة وجيدة، من كتاب (إعراب أم الكتاب) لابن المنفلوطي، (ت:٧٤٤هـ) ، كانت مجهولة المؤلف، وتحمل غير عنوانها الصحيح.

٤- أكدت هذه الدراسة صحة نسبة كتاب (فاتحة الإعراب وإعراب الفاتحة) للإسفراييني، بعد أن تبين للباحث أن ثلاث نسخ خطية من هذا الكتاب تحمل كل منها عنواناً يختلف عن الأخرى، ومؤلفاً آخر. وأن محقق فاتحة الإعراب لم يوثق هذه المسألة.

٥- كشفت هذه الدراسة بعد البحث والتقصي، عن وجود مخطوطة، رجحت نسبتها لابن رجب الحنبلي، وهي في تفسير سورة الفاتحة، وكان السبب وراء تقصي

هذه المسألة أن بعض الباحثين ذكر أن لابن رجب كتاباً في إعراب الفاتحة، ولم يوثق ذلك.

٦- أثبتت هذه الدراسة أن ابن النجار قد تتلمذ على شمس الدين ابن الجزري، (ت:٨٣٣هـ) ، علامة عصره في القراءات،. وهو أمر لم يذكره الباحثون الذين حققوا بعض كتبه.

٧- أحصت هذه الدراسة لابن النجار تسعة عشر تلميذاً، وهذا الرقم لم يتوصل إليه قبل هذه الدراسة أحد من الباحثين.

٨- أشارت هذه الدراسة إلى أن وفاة ابن النجار كانت سنة سبع وستين وثماني مئة، وليس سنة سبعين وثماني مئة، كما أثبته السخاوي، وتبعه الباحثون.

٩- كشفت هذه الدراسة النقاب عن أثر جديد من آثار ابن النجار الدمشقي، لم تذكره كتب التراجم، ولا فهارس المخطوطات، ولم يطلع عليه أحد ممن سبقني لتحقيق بعض كتبه.

١٠- بينت هذه الدراسة مدى تمكن ابن النجار من علوم اللغة العربية، نحوها، وصرفها، وبلاغتها، وصوتها، فضلاً عن تمكنه من علم القراءات الذي به عُرف واشتهر.

١١- بينت هذه الدراسة أن ابن النجار قد اعتمد على الشاهد القرآني أكثر بكثير من الشاهد الشعري. خلافاً لكثير من النحاة الذي يعتمدون على الشعر أولاً.

١٢- بينت هذه الدراسة أن ابن النجار كان قليل العناية بالحديث الشريف والآثار.

١٣- وكان من ثمار هذا البحث، أنه نبهني لإعادة النظر في ربط النحو بالقرآن، في الحقل التعليمي، ذلك لأن النحو لأجله نشأ، وفي أحضانه نما عوده واتسق، فهو الميدان العملي الخصب لتطبيق قواعد النحو العربي وإتقانها.

١٤- وفي رأيي فإن هذا الكتاب خطوة مهمة على طريق تيسير تعلّم النحو العربي، وأرى أنه لو طبّق منهجه في ميدان التعليم لأعطى ثماره المرجوة، والله أعلم.

هذا آخر ما يسر الله لنا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

كتبه د. عمار أمين الددو

قائمة المصادر

١- **أثر القرآن والقراءات في النحو العربي**، محمد سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية الكويت، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢- **أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي**: د. مزيد إسماعيل نعيم، ورفائيل أنيس مرجان، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، مجلد ٢٨، العدد ١/ ٢٠٠٦م.

٣- **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي**: د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٨م.

٤- **أخبار النحويين البصريين**: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م.

٥- **الأدب المفرد**: البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.

٦- **أصول النحو العربي**: د. محمد خير الحلواني، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩م.

٧- **أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق**: عصام فهمي أبو غربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ٢٠٠٦م.

٨- **إعراب أم الكتاب** (مخطوط): ابن المنفلوطي، ولي الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبرهيم بن يوسف العثماني الديباجي، ت ٧٤٤هـ. مصورتي.

٩- **الأعـــلام**: الزركلي، خير الدين، (ت١٣٩٦هـ)، ط٧، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٠- **الاغتباط بمن رمي من الرواة بـــالاختلاط**: سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل الشافعي، ت ٨٤١هـ، تحقيق : علاء الدين علي رضا ، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.

١١- **الإفهام شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز**: ابن النجار الدمشقي، محمد بن أحمد بن داود، ت ٨٦٧هـ. تحقيق: أحمد ميان التهانوي، إدارة تعليم القرآن والسنة، كراتشي، باكستان، بدون تاريخ.

١٢- **الاقتراح في علم أصول النحو**: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ، تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٣، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٣- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦م.

١٤- **بدائع الزهور في وقائع الدهور**: ابن إياس، محمد بن أحمد، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٥- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت ٩١١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

١٦- **تحفة الأريب في نحاة مغني اللبيب** : السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ، تحقيق: الدكتور حسن الملخ، والدكتورة سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٧- **تفسير سورة الفاتحة**: ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن الحسن بن محمد، ت ٧٩٥هـ، (مخطوط) مصورة عن نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالرياض.

١٨- **تفسير سورة النصر**: ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن الحسن بن محمد، ت ٧٩٥هـ، دار الصميعي، الرياض. بدون تاريخ.

١٩- **البلغة في تاريخ أئمة اللغة**، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٢م.

٢٠- **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**: محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق : د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، الطبعة: الثانية، لبنان/ بيروت - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢١- **الحديث النبوي في النحو العربي**: محمود فجال، أضواء السلف، ط ٢، ١٤٧١هـ - ١٩٩٧م.

٢٢- **حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران**: ابن الحمصي، أحمد بن محمد بن عمر الأنصاري، ت بعد ٩٢٤هـ، تحقيق: عبد العزيز فياض حرفوش، دار النفائس، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٣- **دراسات في العربية وتاريخها**: الشيخ محمد الخضر حسين، المكتبة الإسلامي، ومكتبة دار الفتح، دمشق، ط٢، ١٣٨٠ هـ- ١٩٦٠م.

٢٤- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

٢٥- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، ت ٨٥٢هـ، تحقيق، محمد عبد المعيد ضان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٢٦- **الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين**: الدكتور أحمد مكي الأنصاري دار المعارف، مصر، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٢٧- **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**: أبو الطيب الفاسي، محمد بن أحمد بن علي، ت ٨٣٢هـ، تحقيق : كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٢٨- **الذيل على طبقات الحنابلة**، ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن الحسن بن محمد، ت ٧٩٥هـ،

تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

٢٩- **الرد المستقيم على ما تفعله بعض الأعاجم من تحريك الميم**: ابن النجار الدمشقي، محمد بن محمد بن داود، ت ٨٦٧هـ، تحقيق: الدكتور عطية أحمد محمد، لم ينشر بعد.

٣٠- **سر صناعة الإعراب**، ابن جني، عثمان، ت ٣٩٤هـ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣١- **سير أعلام النبلاء**: أبو عبد الله الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٣٢- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي (ت١٠٨٩هـ)، مكتبة القدس، القاهرة، ١٩٥٠م.

٣٣- **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**: الدكتورة خديجة الحديثي، جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٣٤- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢ ، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

٣٥- **صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)**: البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي، ت هـ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٣٦- **صحيح مسلم (الجامع الصحيح)**: مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ت هـ، دار الجيل بيروت.

٣٧- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد، ت دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

٣٨- **طبقات الحنابلة**: أبو يعلى محمد بن محمد، ت ٥٢٦هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعارف، بيروت.

٣٩- **طبقات الشافعية**، ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر، ت ٨٥١هـ، تحقيق: عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت ط١، ١٤٠٧هـ.

٤٠- **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين السبكي، عبد الوهاب بن علي، ت ٧٧١هـ ، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، ومحمود الطناحي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤- ١٩٧١م.

٤١- **طبقات القراء**: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: الدكتور أحمد خان، مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤٢- **طبقات النحاة واللغويين**، ابن قاضي شهبة، محمد بن أحمد الأسدي، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٤م.

٤٣- **ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء**: عبد الجبار علوان النايلة، مجلة المجمع العلمي العراقي، جمادى الأخرة، ١٤٠٦هـ - آذار ١٩٨٦م.

٤٤- **علم إعراب القرآن تأصيل وبيان**: الدكتور يوسف بن خلف العيساوي، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٥- **غاية المراد في معرفة إخراج الضاد**: ابن النجار الدمشقي، محمد بن أحمد بن داود، ت ٨٦٧هـ. تحقيق: الدكتور طه محسن، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٢، المجلد ٣٩، ١٤٠٨ - ١٩٨٨.

٤٦- **غاية النهاية في طبقات القراء**، ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣ هـ، تحقيق: برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٣م.

٤٧- **فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة**: تاج الدين الإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد، ت ٦٨٤هـ. تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، الأردن، ١٤٠٠هـ - ١٩٨١م.

٤٨- **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، علوم القرآن، مؤسسة آل البيت، عمان، الأردن، ١٩٨٧م.

٤٩- **في أصول النحو العربي**: الشيخ سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٠- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**: محمد بن الطيب الفاسي، ت ١١٧٠هـ، تحقيق: الدكتور محمود يوسف فجّال، دار البحوث دبي، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥١- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ط٢، ١٩٧٨م.

٥٢- **القواعد الحسان في إعراب أم القرآن**: ابن النجار، محمد بن أحمد بن داود الدمشقي، ت ٨٦٧هـ، مخطوط. مصورتي.

٥٣- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: الزمخشري، محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥٤- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، ت١٠٦٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٥٥- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**: نجم الدين الغزي، تحقيق: د. جبرائيل سليمان منصور، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.

٥٦- **متعة الأذهان من التمتع بالأقران بين تراجم الشيوخ والأقران**: محمد شمس الدين بن طولون الصالحي، ت٩٥٣هـ، وابن المبرد، يوسف بن عبد الهادي، ت ٩٠٩هـ، انتقاء الحصكفي، أحمد بن محمد، ت ١٠٠٣هـ، تحقيق: صلاح الدين خليل الشيباني الموصلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٥٧- **مجموعة مؤلفات ابن النجار** (مجموع مخطوط)، مصورة عن مكتبة جامعة برنستون، في أمريكا، رقم (٤٣٤٦).

٥٨- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)**: ابن عطية، عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد بن إبراهيم الأنصاري، السيد عبد العال السيد إبراهيم، محمد الشافعي الصادق العناني، وزارة الأوقاف في قطر، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٥٩- **مراتب النحويين**: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة، مصر، القاهرة، ط٢، ١٩٧٤م.

٦٠- **المستنير في القراءات العشر**: ابن سِوَار البغدادي، أحمد بن علي بن عبيد الله، ت٤٩٦هـ، تحقيق: الدكتور عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦١- **مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات**: ابن القاصح علي بن عثمان بن محمد، ت٨٠١هـ، تحقيق: الدكتور عطية أحمد محمد الوهيبي، دار الفكر، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٦٢- **معجم القراءات**: د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٦٣- **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة، ت ١٩٨٧م، دار إحياء التراث، بيروت.

٦٤- **مفردة الحسن البصري**: أبو علي الأهوازي، الحسن بن علي بن إبراهيم، ت ٤٤٦هـ، تحقيق: الدكتور عمار أمين الددّو، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثاني، السنة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٦٥- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث**: د. خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.

٦٦- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: إسماعيل باشا البغدادي، إستانبول، ١٩٥٥م.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة